

جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لعينة
من المصارف العراقية

ليث خضر احمد حسين

رسالة دبلوم عالي في العلوم المالية والمصرفية
أدارة مصارف

بإشراف المدرس

الدكتورة

ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي

📅2019

🏠1441

العلاقة بين أبعاد الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة تحليلية لعينة
من المصارف العراقية

رسالة قدمها

ليث خضر احمد حسين

إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي إدارة مصارف
في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف المدرس

الدكتورة

ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ
لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ
بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة البقرة / الآية ﴿188﴾

الإهداء

إلى سندي في الحياة

والدي العزيز

إلى من أثار دربي

والدتي العزيزة

إلى من علمني الحرف الأول

معلمي

إلى سائر أصدقائي وأحبائي الذين ساندوني لتحقيق ما أنا بصدده الآن

إلى كل من تعب معي من أساتذة ومدرسين شكرا لكم .. فلولاً جهودكم المباركة ودعمكم لي لما

كنت هنا

والحمد لله أولاً وأخيراً

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وأصحابه وبعد.

الشكر والتقدير إلى السيد العميد الدكتور ثائر احمد سعدون السمان عميد كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الموصل

فان مقتضيات الوفاء والأمانة تدعوني إن أقدم خالص شكري وتقديري وامتناني لمن كان له الأثر الأبرز في مسيرتي البحثية أستاذتي الفاضلة الدكتورة ليلى عبدالكريم محمد الهاشمي، التي تفضلت بقبول الإشراف على إعداد هذا البحث، فكانت مشرفتا وموجها لكل تفاصيل البحث فلها مني اصدق الدعوات بالتفوق العلمي والعمر المديد، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وتنسب كلمات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المساعد الدكتور جمال هداش الجبوري لما قدمه من مساعده في مجال البحث فجزاه الله عني خير الجزاء. وكذلك الأستاذة المساعد الدكتورة سراء سالم داوود لما قدمته من مساعد في مجال البحث.

ولا يسعني إلا إن أتقدم بالشكر والامتنان إلى رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية المحترم الدكتور بشار احمد العراقي. وأستاذة قسم العلوم المالية والمصرفية الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد لما قدموه من مساعده طيلة مدة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى الإخوة زملائي طلبة الدراسات العليا جميعا الذين قدموا لي المساندة والمساعدة العلمية طيلة مدة الدراسة.

وأتقدم بشكري وعرفاني إلى عمي (محمد) الذي كان سندي وداعمي طيلة مدة الدراسة فجزاه الله عني خير الجزاء.

ومن جو الأسرة التي ترفل بالمحبة اذكر بكل اعتزاز عائلتي التي ساندتني والدتي و والدي أطال الله في عمرهما ، وإخوتي وأصدقائي ورود حياتي ومسيرتي. والشكر موصول لسائر من له فضل علي ولم اذكر اسمه واسأل الله التوفيق لهم جميعا.
اللهم إني أسالك علما نافعا وعملا متقبلا ورزقا طيبا.

الباحث

ثبت المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	المقدمة
9-2	الفصل الاول منهجية البحث والدراسات السابقة
2	المبحث الأول: منهجية البحث
5	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
43-10	الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة
10	المبحث الاول: الشمول المالي
24	المبحث الثاني: المشاريع الصغيرة والمتوسطة
39	المبحث الثالث: دور الشمول المالي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة
59-44	الفصل الثالث الجانب العملي
61-60	الاستنتاجات والتوصيات
66-62	المصادر والمراجع

ثبت الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	ابعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد	20
2	تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمل	26
3	تطورات راس مال الشركة العراقية	44
4	المصارف المشاركة في راس المال للشركة العراقية عينة الدراسة	46
5	حجم التمويل في العراق للسنوات المبحوثة	48
6	بيانات مصرف اشور الدولي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	50
7	بيانات مصرف بغداد مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	51
8	بيانات مصرف الخليج العربي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	52
9	بيانات مصرف الشرق الاوسط مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	53
10	بيانات مصرف الموصل مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	54
11	بيانات مصرف الاهلي العراقي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	55
12	بيانات مصرف الشمال مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	56
13	بيانات مصرف سومر مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة	57
14	تحليل علاقة الارتباط الكلي لمتغيرات الدراسة	58
15	تحليل علاقة الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة	59

ثبت الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	ت
3	مخطط الدراسة	1
40	نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي توظيف العمالة وعدد الشركات	2

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي الذي يعد من الأهداف المهمة التي تسعى الدول جميعها نحو تحقيقه في القرن الحادي والعشرين. وذلك لأهمية الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن أسهامه الكبير في الشمول المالي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وتنطوي هذه الدراسة على ثلاث مباحث، خصص أولها للحديث عن مفهوم الشمول المالي وأهميته وأهدافه وكذلك الخصائص التي يتميز بها وبيان محددات الشمول المالي وكذلك إبعاده، وتكشف العوامل التي تعيق قيام الشمول المالي وتطورة، وذكر العوامل التي تساعد على نجاح تطبيق لشمول المالي واستراتيجيات نجاحه ، وجاء المبحث الثاني لبيان مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهدافها وخصائصها ومحدداتها والعوامل التي تساعد على نجاح هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذكر الأسباب التي تعيق بناء وتطور هذه المشاريع، وبيان كيفية التغلب على تلك المعوقات والوصول إلى نجاح هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتحدث المبحث الثالث عن دور الشمول المالي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال بيان فجوة الشمول المالي، أو غياب دعم الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك قياس منافع الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة . وفي جانب البحث العملي تحدث عن الشركة العراقية من حيث تمويلها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبيان الدور الذي تؤديه الشركة مع المصارف التجارية العراقية في منح القروض والنهوض بالقطاع الخاص وزيادة فرص العمل، بغية المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، والتضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي الذي يمثل عينه البحث في جانبه العملي.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي، بوصفه احد أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات دولية كانت أم محلية. وبذلك يظهر دور القطاع المصرفي في إدارة اقتصاد وتمويل الدولة والقيام بعملية التنمية الاقتصادية. ولاسيما الخدمات المالية بعيدة عن متناول عدد غفير من أفراد المجتمع، فضلا عن قيام الأسواق العالمية بزيادة تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تكون من الصعب الحصول عليها. وبعد عام 2008 وحدثت الأزمة المالية العالمية زاد الاهتمام بموضوع الشمول المالي والدور الذي يقدمه في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمثل ذلك في التزام الحكومات بتحقيق الشمول المالي في المواضيع الحديثة و المتطورة . ويقوم الشمول المالي بدعم وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكنهم من الاستفادة من هذه الخدمات، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكاليف منخفضة من خلال توفير الدعم المالي والقروض من قبل المصارف للزبائن وتسهيلات ائتمانية لهم ودراسة القروض وقياس مدى نجاح هذه القروض وكذلك مدى الانتفاع من هذه الخدمات المالية المقدمة . وقد حاز موضوع الشمول المالي على اهتمام العديد من المؤسسات لقدرته على معالجة العديد من المشاكل، لا سيما مشاكل ذوي الدخل المحدود الذي يتكفل الشمول المالي من خلال دعمه لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تشغيل الأيدي العاملة، ومعالجة مشكلة البطالة والتضخم الذي تعاني منه اغلب الدول النامية. وتشير التقارير الدولية إلى وجود تفاوت كبير في نسب الشمول المالي في البلدان النامية ومثيلتها في الدول المتقدمة. وأول خطوة في طريق تحقيق الشمول المالي للاقتصاد العراقي، تتمثل في بناء استراتيجيات وطنية متكاملة للشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويتم من خلالها تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المرغوب في تحقيقها، فضلا عن اختيار السياسات والأساليب الأكثر فاعلية وكفاءة في الوصول إلى تلك الأهداف، فضلا عن توحيد جهود ومبادرات كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة وتجنب الازدواجية، بهدف تحقيق أسرع وأفضل الأهداف المرجوة، والوصول إلى المستويات المرغوبة في الشمول المالي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الاول

منهجية البحث والدراسات السابقة

المبحث الاول

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة

جوهر مشكلة البحث دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأبعاد الشمول المالي في دعم المشاريع هذه المشاريع وما يحققه من تنميه اقتصادية و زيادة دخل الفرد ويكون من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل تسهم المصارف المبحوثة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2. بيان طبيعة العلاقة بين إبعاد الشمول المالي وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: أهمية الدراسة

- 1.
2. بيان دور الشمول المالي والخدمات المالية التي تقدمها المصارف في زيادة الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم في زيادة الناتج المحلي.
3. زيادة دعم المنتج المحلي وتحويل الطلب على هذه المنتجات.
4. شمول جميع أفراد المجتمع في الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف.
5. دراسة مفهوم الشمول المالي لدى المصارف التجارية وإمكانية تطبيقه.
6. دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تشغيل وخلق فرص للعمل .
7. خلق فرص عمل ودعم القطاع الخاص وإيصال الخدمات المصرفية إلى جميع الأفراد

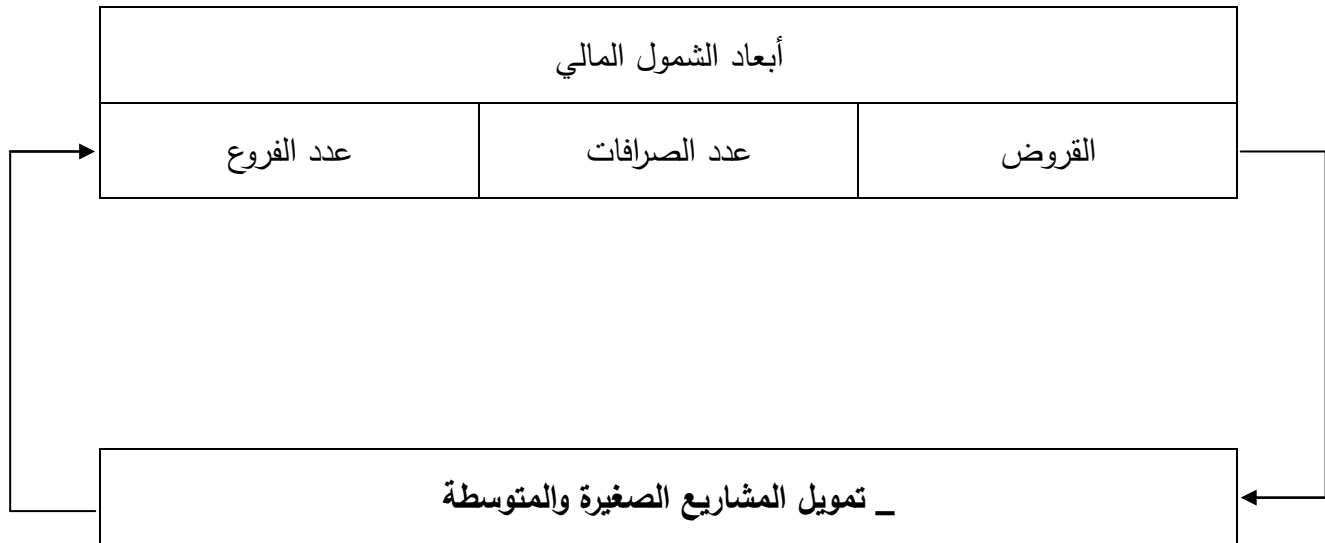
ثالثاً: أهداف الدراسة

1. التعرف على دور الشمول المالي في دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة
2. مدى وصول الخدمات المالية إلى كافة الزبائن المتعاملين مع المصارف
3. تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بواسطة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك المصارف التجارية ومدى مساهمتها في عملية التمويل و منح القروض

رابعاً: فرضية الدراسة: وتستند إلى

1. فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين إبعاد الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
2. الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين إبعاد الشمول المالي مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

خامساً: مخطط الدراسة



الشكل (1-1) مخطط الدراسة

المصدر: من اعداد الباحث

سادساً: منهج الدراسة

استخدم في الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف إبعاد الدراسة في الجانب النظري باستخدام المصادر المتاحة وكذلك الأسلوب التحليلي في قياس متغيرات الدراسة وذلك باستخدام برنامج Ecxell لقياس التحليل المالي ثم اختبارها إحصائياً وفق البرنامج الإحصائي SPSS23.

سابعاً: حدود الدراسة

الحدود المكانية: وتشمل المصارف العراقية المدروسة (بغداد ، آشور ، موصل ، سومر ، الخليج ، الشرق الأوسط ، الأهلي العراقي ، الشمال) والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-الحدود الزمانية: تم أعداد البحث من الفترة (2010_2015) وشملة الدراسة قياس العلاقة بين متغيرات الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة بالقطاع المصرفي العراقي و اشتملت على (8) مصارف عراقية إضافة إلى الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني الدراسات السابقة

1_ دراسة النعيمي 2017

الموسومة: تحليل مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي العربي

هدفت الدراسة إلى عرض جانب مفاهيمي معاصر عن موضوع الشمول المالي وتحليل مؤشرات في الدول العربية، وتصنيف القطاع المصرفي العربي، واعتماده التحليل العنقودي . واهمية الدراسة تكون في موضوع الشمول المالي الذي يسهم في تحقيق الفوائد الكبيرة لكافة فئات المجتمع وفئة ذوي الدخل المحدود، ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي معتمداً إلى الدراسات الحديثة التي تناولت الموضوع وكذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية ، وتوصيات الدراسة كانت ابتكار ادوات مالية حديثة وبتكلفة قليلة ووصولها إلى كافة فئات المجتمع ، وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وتعزيز العمليات المصرفية الالكترونية.

2_ دراسة ، 2018 ، العراقي، و النعيمي،

الموسومة : الشمول المالي واثرة في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية

اهتمت الدراسة في مسالة تقدير قيمة مؤشرات الشمول المالي في البلدان العربية وقياس وتحليل تأثيره في الاستقرار المالي، ، وقد استخدمت نموذج كمي لتشخيص واختيار طبيعة وحجم تأثير الذي يمكن ان يحدثه الشمول المالي ، منطلقين من فرضية مفادها ان الشمول المالي يمارس تأثيرا ايجابيا في الاستقرار المالي في البلدان العربية ، وقد اعتمد على منهجية التحليل الكمي المستند على البيانات المزدوجة للبلدان العربية من عام (2011_ 2014) .

3_ دراسة 2018 الهاشمي و الجبوري ومعزوز

الموسومة : دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تحسين وزيادة الشمول المالي

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات التكنولوجيا المعلوماتية عن الشمول المالي والتعرف طبيعة التوسعات في الأنشطة والخدمات المقدمة للزبائن وكذلك لتشخيص واقع الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي، وفرضية الدراسة في هل توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية لتكنولوجيا المعلومات الحديثة بدلالة الابعاد مع الشمول المالي ، وتوصيات الدراسة في ضرورة الاهتمام ادارة المصارف بالعاملين ذوي المهارات المتميزة وضرورة تدريب العاملين في استخدام تكنولوجيا الحديثة وتوظيفها بالشكل الامثل وضرورة تحديث شبكات الانترنت لتقديم خدمات مصرفية للزبائن على مدار 24 ساعة في كل بلدان العالم.

4_ دراسة Demirguc _ kunt & klappar 2013

الموسومة Measuring financial inclusion

هدفت الدراسة إلى قياس الشمول المالي في 148 بلد، بمعنى قياس استخدام البالغين في 148 بلد للخدمات المالية مثل الادخار والقروض واستخدام انضمت الدفع، وقد وجدت الدراسة ان 50% من البالغين لديهم حسابات مصرفية وان امكانية الافراد لاستخدام الخدمات المالية تتفاوت ايضاً بحسب درجة تطور البلد، واوضحت الدراسات ان النصف الاخر من الافراد الذين لا يستطيعون فتح حسابات يعود السبب لمجموعة معوقات مثل ارتفاع تكلفة والمسافة والاجراءات المعقدة، مما يتطلب تطوير سياسات الاشتمال المالي في البلدان.

5_ دراسة علي و خالد 2017

الموسومة: دور الشركات التمويلية في دعم المشاريع الصغيرة في العراق للفترة (2006_2015) دور الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة انموذجاً).

وفرضية الدراسة هل تساهم الشركة العراقية في دعم وتطوير النشاط المشاريع الصغيرة في العراق من خلال مدة الدراسة، وهدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة عمل المشروعات الصغيرة في العراق وبيان اهم المشكلات والعقبات التي تواجه المشروعات ، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وقد استنتجت الدراسة إلى نقص التمويل وهو احد المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة وكثرة التحديات والمخاطر الامنية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي تؤثر على

واقع المشروعات الصغيرة، وكانت التوصيات الدراسة في قيام الحكومة بالمساندة في دعم المشاريع وتشريع قوانين تدعم القطاع الخاص وزيادة الاستخدام لمشروعات الصغيرة في الاقتصاد.

6_ دراسة الوندأوي 2008

الموسومة : أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق.

هدفت الدراسة الى توضيح أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من بلدان العالم والتعرف على تجارب الدول المتقدمة ، وفرضية الدراسة تقوم على الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وقد استنتجت الدراسة ان النضرة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرت بمراحل عديدة من خلال تطوير الفكر الاقتصادي وكذلك هنالك تراجع كبير في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، واوصت الدراسة على الدولة ان تتبنى خطة عمل شاملة وطويلة الامد للنهوض بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وانشاء هيئات وطنية للمهارات والكفاءات في المشاريع.

7_ دراسة الجبوري والهاشمي والجرجوسي 2018

الموسومة: امكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة المصرفية _ دراسة تحليلية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة 2010_2015)

هدفت الدراسة إلى معرفة المعايير المعتمدة من قبل العديد من المنظمات الدولية والمحلية وتوضيح خصائص هذه المشروعات ومدى أهميتها في الاقتصاد، وأهمية الدراسة تكون في معرفة الدور الذي تؤديه المشروعات في الاقتصاد الوطني وخاصة ان هذا النمط من الاستثمارات لها امكانية الاستثمار والعمل في مناطق جغرافية مختلفة، وفرضية الدراسة بوجود مجموعة من المعوقات والمشاكل التي تقف عائق امام المصارف الحكومية والاهلية بالمساهمة لتمويل المشروعات، واوصت الدراسة بضرورة التأكيد على تفعيل المساهمة المصرفية بشكل اكبر من ذلك من خلال ادراج المصارف الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وضرورة زيادة نسب التمويل في المناطق المحررة وذلك لزيادة معدلات البطالة والرقابة على المشروعات وتجزئة القروض.

8_ دراسة John Ackah and Silvester 2011

التي كانت عن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة في قطاع المقاولات، وتوصلت إلى عدة نتائج من أهمها ان المشروعات الصغيرة في هذا المجال تعاني من قلة برامج الدعم المقدمة من الحكومة، ونقص المهارات، بالإضافة إلى ذلك لخصت الدراسة ان المشروعات في هذا المجال هي مشروعات غير مطورة ينقصها الدعم من قبل الحكومة وذلك في سبيل النهوض بمثل هذه المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الاول

الشمول المالي

مقدمة

يعكس مفهوم الشمول المالي قدرة الأفراد والوحدات الاقتصادية في المجتمع بمختلف فئاتها الداخلية، في الوصول إلى استخدام كافة الخدمات المالية المتنوعة والمبتكرة، والمتمتع بالجودة المطلوبة بسهولة وبأسعار تنافسية مع حماية حقوقهم ومساعدتهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بكفاءة وفعالية، فقد حظيت إبعاده ومؤشراته وتأثيراته خلال السنوات القليلة الماضية، وبشكل خاص بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة باهتمام واسع من قبل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، واضطلع المجتمع الدولي من خلال مجموعة العشرين (G20) وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بدور كبير وفعال في تطوير البيانات الخاصة به ومحاولة استخدام وابتكار أفضل الوسائل لتحسين مستوياته، منطلقين من أهميته الكبيرة في تغذية قنوات الاستخدام ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية المستدامة وتقليص معدلات الفقر فضلاً عن أسهامه في تحقيق مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي. ويتمثل الشمول المالي في قدرة جميع الأفراد في الحصول على الخدمات المالية، وقد حاز على اهتمام العديد من المؤسسات المالية لقدرته على معالجة العديد من المشكلات وخصوصاً ذوي الدخل المحدود فضلاً عن المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وقد تبين إن التقدم في الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي كما يساهم في النمو الاقتصادي، والكفاءة المالية، وذلك بخلاف الجانب الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للزبائن وخاصة الفقراء منهم. ولقد أدرجت العديد من الدول الشمول المالي بوصفه هدفاً من أهداف إستراتيجيتها القومية واتجهت الدراسات الحديثة نحو محاولة تحقيق الارتباط بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا المبحث سوف نعطي تعريفاً عن مفهوم الشمول المالي والأهمية الاقتصادية له وكذلك الخصائص والأهداف ومعرفة التحديات التي تواجه هذا المشروع وسبل معالجة هذه المشروعات وتطويرها والبحث عن الجوانب الايجابية في هذا الموضوع.

أولاً: مفهوم الشمول المالي

للشمول المالي مفاهيم عدة يمكن إن تعبر عنه وتوضح مفهومه فقد عرفه صندوق النقد العربي بأنه استخدام كل الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال الأدوات الرسمية وذلك عن طريق الحسابات والخدمات المصرفية وتوفير خدمات التمويل والائتمان النقدي. وهو أيضاً يتمحور حول قدرة جميع أفراد المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة وتكلفة منخفضة واستفادة كافة أفراد المجتمع من الخدمات المالية مثل الاقتراض والإقراض وبجودة عالية وتكلفة منخفضة (النعمي، ٢٠١٧، ٢١٥). ويشير الشمول المالي إلى الحالة التي يتهيأ فيها عموم البالغين في سن العمل الوصول إلى الخدمات المتمثلة بالقروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من شركات رسمية لتقديم الخدمة، ويكون تقديم الخدمة على نحو سهل وبسيط وبتكلفة ميسورة إلى العملاء مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للزبائن المستبدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة إمامهم، وتشير عبارة المستبدين/ المحرومين من الخدمات المالية إلى "هؤلاء الذين لا تصلهم الخدمات المصرفية أو المحرومين منها" وتشير التقديرات إلى إن ٢.٧ مليار نسمة من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم مدخرات أو حساب ائتماني لدى بنك أو إي مؤسسة رسمية أخرى، ويعد هذا بمثابة توضيح تقريبي لعدد الأشخاص المحرومين من الخدمات المالية في جميع أنحاء العالم، لعدم تسليطه الضوء على عوامل مثل جودة الخدمات المالية أو توفير الخدمة بسعر بسيط أو قليل. كما انه لا يقيس سبل الوصول إلى الخدمات المالية المدفوعة أو التأمين، وينطوي مفهوم "تقديم المسؤول للخدمات" على سلوك مسؤول في سوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية العملاء (the consultative group to assist the 2011,p.8.poor , 2011, 8)

ويتمحور مفهوم الشمول المالي حول الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المحدود بتكلفة منخفضة وجودة عالية (Sarma, 2010, 4). ويعرف أيضاً على انه عملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم والية حماية العملاء (Mirakhor.9, 2011).

ويشمل أيضاً نسبة الأفراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية، إذ إن عدم استخدام الخدمات المالية لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم، لكونهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين ان كثيرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب التكلفة العالية او بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب

الحواجز التنظيمية والعقوبات التنظيمية أو أن راجع لأسباب ثقافية، وذلك إن عدم وجود شمول مالي يعزى إلى قلة الطلب على الخدمات المالية أو وجود بعض العوائق التي تعيق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية (عجور، ٢٠١٧، ١٠). ومن خلال ما سبق ذكره توصل الباحث إلى مفهوم واسع وشامل للشمول المالي الذي يمكن إن يعرف، بأنه وصول كافة الخدمات المالية والمصرفية إلى جميع أفراد المجتمع والاستفادة من هذه الخدمات ووصول الخدمات المصرفية إلى كافة الزبائن المتعاملين مع المصرف في المناطق البعيدة في الريف وتقديم الخدمات لهم وبتكلفة منخفضة مثل خدمات الاقتراض والإقراض وإنشاء حسابات مصرفية لهم وهو إن يجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم ويكون تقديم الخدمة المصرفية للزبون بجودة عالية وتكلفة مناسبة تساعد على تحقيق شمول مالي.

ثانياً: أهمية الشمول المالي

إن للشمول المالي أهمية كبيرة لأنه الداعم الأول لمختلف النشاطات الاقتصادية والذي يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذي تسعى اغلب دول العالم نحو تحقيقه وفي مقدمتها الدول النامية حيث يحظى الشمول المالي وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بأهمية كبيرة في مختلف النشاطات الاقتصادية وزيادة الشمول المالي تساعد على تحقيق التوسع والنمو في الدولة والوصول إلى دعم القطاع الخاص وتحقيق معدل نمو واسع وتشكيل اكبر عدد ممكن من العمالة.

وتبرز أهمية الشمول المالي من خلال تقديمه خدمات مالية مختلفة، وتوفير خيار مالي أفضل للزبون وكذلك تنوع الخدمات المالية التي تلبي حاجات الفرد الشخصية مما يساعد على تحسين النمو الاقتصادي وزيادة عدد المتعاملين بالخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف. وتكمن أهمية الشمول المالي من خلال المحاور الرئيسة الآتية :- (عجور، ٢٠١٧، ١٨) (معهد الدراسات المصرفية ، ٢٠١٦، ٨)

١- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية حيث توجد علاقة طردية بين مستوى الشمول المالي والتنمية الاقتصادية حيث إن زيادة احدهما تؤدي إلى زيادة الآخر.

٢- تعزيز استقرار النظام المالي. ان تحقيق الاستقرار المالي يكون من خلال زيادة استخدام السكان للخدمات المالية وان الاستخدام الواسع للخدمات المالية من قبل المصارف سيزيد من تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف ويقلل الخطر كما يعزز هذا التنوع استقرار النظام المالي.

٣- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج وإسهامهم في بناء المجتمع، ذلك إن زيادة قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سوف تساعد على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم.

٤- إدارة النظام المالي. ويكون ذلك من خلال توسيع انتشار الخدمات المالية المقدمة من قبل المصارف والزيادة في معدلات استخدام الخدمات المالية وجذب المزيد من المستخدمين مع ثورات التكنولوجيا في التقنيات المستخدمة والاتصالات والالكترونيات والتي يشهدها العالم وتقديم الخدمات المالية بتكلفة قليلة وجودة عالية وسرعة ودقة في وصول الخدمات الى الزبون.

وهناك أهمية إستراتيجية للشمول المالي والتي تتكون من:

أ- الاستقرار المالي Financial stability

عرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه قدرة النظام الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون اتهام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة فهو بذلك (الاستقرار المالي) في النظام المالي يعد مقاوماً للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

ب- النزاهة المالية Financial integrity

تشجيع المعايير الدولية على النزاهة المالية من خلال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم مكافحة الجريمة، إما إذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير في إطار النزاهة المالية فإن ذلك يشمل الملايين من أصحاب الدخول المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية، والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتناع المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيلجئهم إلى إتباع الخدمات المالية غير الرسمية، مما يشكل عائقاً أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ويعيق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ القوانين التي من شأنها إن تعزز النزاهة المالية.

ج- الحماية المالية للمستهلك

تسعى إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين، وحصول العميل على معاملة عادلة وشفافة فضلاً عن حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. لقد حظي مفهوم الحماية المالية للمستهلك في الآونة

الأخيرة باهتمام كبير، ويرجع السبب في ذلك إلى حصوله العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة لحصوله على الخدمات والمنتجات مالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية يسعى للحصول عليها، لذا نجد إن التطوير والتحسين المستمر للقطاع المالي وبشكل خاص قطاع التجزئة يعتمد على تخفيض الأجور قدر الإمكان للتكاليف والخدمات المالية التي يعتقد بأنها غير مناسبة ولا يلزم إن يدفعها الزبون إلى المصرف.

لذا تسعى الدراسات الحديثة إلى تحقيق المواءمة بين تلك الأهداف المذكورة أنفاً وصولاً لأعلى قدر من التداوب وبأقل ما يمكن من التفاضل بينهما مما يطلق على ذلك بنظرية (1sip) (بغية الوصول إلى قطاع مالي مستقر ويتمتع بقدر عال من النزاهة والوصول إلى شمول مالي. ولكي تتحقق الخطوات التي من شأنها إن تزيد من أهمية الشمول المالي بكفاءة وجودة عالية والتي تكون من خلال). (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٥ ، ٣٣)

- ١- إن تمنح الزبون ثقة بتعاملهم مع مؤسسات وشركات أخرى.
- ٢- العمل على تصميم الخدمات المالية والمنتجات المقدمة للزبون ومراعاة احتياجاتهم ومتطلباتهم قبل طرحها والتسويق لها.
- ٣- لا بد من إن تتوفر الشفافية في عملية طرح البيانات للزبائن خلال وبعد حصولهم على الخدمة أو المنتج.
- ٤- مراعاة ظروف الزبون لدى التعامل معه.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

إن للشمول المالي العديد من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي من شأنها إن تساعده تحقيق معدل عالٍ من النمو الاقتصادي وتكون أهداف الشمول المالي الداعم الأساسي على دفع الزبائن نحو التعاملات المالية لان الأهداف تكون دائماً الداعم الأساسي الذي يحاول الشمول المالي تحقيقه والاستفادة منه وتجذب الزبون للمصرف وتتمثل تلك الأهداف ب:

(الهاشمي والجبوري، ٢٠١٨ ، ٧).

- ١- تطوير وصول الخدمات المالية والمنتجات إلى كافة أفراد المجتمع.
- ٢- سهولة وصول الخدمات المصرفية، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- ٣- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع القطاع الخاص والعمل الحر.
- ٤- خفض مستوى الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

٥- سهولة وصول الشركات الصغيرة للاستثمار والنمو والتوسع من خلال التوسع في منح القروض لها.

٦- تنمية وعي وثقافة الأفراد المتعاملين بالخدمات المصرفية ومعرفة ما لهم وما عليهم من حقوق والتزامات وخدمة المصلحة العامة.

رابعاً: فوائد الشمول المالي

تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من ٢.٧ مليار شخص ليس لديهم إي حساب بنكي أو يستخدمون إي من الخدمات المصرفية، وتشير الإحصائيات إلى أن ٤١% من البالغين في البلدان النامية لديهم حسابات مصرفية وأن ٤٦% من الرجال لديهم حسابات بنكية مقارنة بـ ٣٧% من النساء في هذه البلدان، وأن الوصول إلى الشمول المالي له فوائد كثيرة من أهمها: (داغي، ٢٠١٧، ٣٧) (sami، ٢٠١٥، ٧)

١- حماية المدخرات، حيث أن أغلب مدخرات الفقراء مبالغ بسيطة داخلية تحت قوانين المصرف المركزي في حماية الودائع عند خسارة البنك أو إفلاسها، كما أن المبالغ المودعة في البنوك تكون محمية من السرقات والكوارث الطبيعية التي تحدث وتهدم معها المنازل البسيطة التي يسكنها الفقراء.

٢- تسديد الفواتير. والتي تكون على الزبائن المتعاملين مع المصرف من خلال الحسابات المصرفية التي يقوم الزبون بفتحها لدى المصرف حيث يقوم بتسديد جميع الفواتير التي عليه عن طريق الحساب وبطريقة الكترونية حديثة ومتطورة

٣- دفع الأجور. ويقصد بذلك دفع جميع أجور المعاملات المالية التي تحدث بين المصرف والزبون أو بين زبون وآخر عن طريق المصرف نفسه أو مصرف آخر وبطريقة واضحة وسريعة

٤- إدارة أفضل لمزارعهم ومشروعاتهم الصغيرة.

٥- التنمية الاجتماعية، حيث تعرف بأنها تعزيز مجتمع مستدام يليق بكرامة الإنسان من خلال تمكين الفئات المهمشة من الرجال والنساء والقيام بدور فعال من أجل تنمية المجتمع لتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، بغية الحصول على وضعها الصحيح في المجتمع وهو يشير بوضوح إلى تأثير الاستقلال المالي للأقل دخلاً والمواطنين المهتمين في البلاد في التنمية الشاملة للمجتمع.

٦- التنمية البشرية، حيث يتم قياس مؤشر التنمية البشرية من خلال ثلاث إبعاد وهي طول العمر، المعرفة ومحو أمية الكبار، مستوى معيشي لائق من خلال مستوى دخل مناسب، وتعتبر هذه نفسها من محددات الشمول المالي.

٧- تحقيق الاستقرار المادي، هناك علاقة مباشرة بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي للبلد حيث من الصعب استقرار النظام المالي من دون الشمول المالي لصعوبة تصور وجود استقرار مالي عندما تكون هنالك فئة كبيرة اجتماعية واقتصادية مستبعدة مالياً وهناك تقدم بطيء نحو مزيد من الشمول المالي في السنوات الأخرى.

وعندما يشمل الشمول المالي الاندماج المصرفي مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فانه يسهم في الحد من وطأة الظروف المالية الصعبة وتحسين مستويات معيشة الفقراء المحرومين، وسيكون الوصول إلى الخدمات بأسعار معقولة تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل للأسر الريفية وسوف يكون له مضاعفات على الاقتصاد، كما تمكن ذوي الدخل المحدود من الخدمات المصرفية مما سيؤدي إلى زيادة المدخرات وتوسيع قاعدة ودائع المصرف والمؤسسات المالية الأخرى ويمكن الحكومة من تتبع إعانات التنمية الاجتماعية مباشرة إلى حسابات المستفيد مما سيقول من التسرب في برامج الرعاية الحكومية والاجتماعية، وذلك يجعل الشمول المالي أداة لتوفير الوقود النقدي للنمو الاقتصادي والنمو الشامل. كما أن توسع الخدمات المالية إلى تلك الفئات المهمشة هو محاولة للقضاء على الفقر بين فئات المجتمع المختلفة، ويجعل العلاقة ايجابية بين الاقتصاد والمجتمع.

٨- الاتصال بالقطاعات الفقيرة بشكل رسمي يمكنهم من الإسهام في تنمية الاقتصاد بشكل أوسع.

٩- الدقة في تتبع التدفقات المالية مما يؤدي إلى معاملات أكثر أمناً وأسرع وكذلك الحد من الفساد والسرقة.

١٠- توفر هذه المعاملات خلفية تاريخية للمصارف يمكنها من تطوير منتجاتها بشكل تكون فيه أكثر ملائمة لاحتياجات العملاء، والتدفق النقدي وإدارة الخطر، بما في ذلك أسعار رسوم الخدمات والمعاملات الصغيرة.

١١- الأجور والمساعدات الحكومية إذا تمت عن طريق المصارف فإنها تمنح المرأة مزيداً من السلطة المالية داخل الأسرة.

١٢- توفر الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول، وتوفير أنظمة دفع الفورية والمفتوح مع تكلفة قليلة وخاصة للفقراء يؤدي إلى استيعاب الصدمات واغتنام الفرص المدرة للدخل.

- ١٣- توليد الكفاءة في الاقتصاد من خلال الربط الرقمي والالكتروني لأعداد كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بمقدمي الخدمات المالية والخدمات الحكومية والشركات.
- ١٤- تقليل الوقت والمال للفقراء لإجراء المعاملات المالية.

خامساً: المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي

إن الشمول المالي مثل المشاريع الإنتاجية في الدولة من حيث حاجته إلى التطوير والتحديث المستمر لكي يواكب التطورات التي تحدث ويكون تقديم الخدمات المالية التي يحصل عليها الزبون متقدمة وسهلة الوصول فهو بذلك بحاجة إلى متطلبات أساسية لتعزيز وتطوير الشمول المالي وتتمثل في أربعة محاور أساسية لتعزيز وتطوير الشمول المالي وتنميته وهي: (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، ٧٨)

أ- دعم وتطوير البنى التحتية المالية

ثمة محاور أساسية يركز عليها تطوير البنية التحتية المالية التي تساعد الزبائن من الوصول إلى الخدمات المالية وهي

- ١- العمل على توفير البيئة التشريعية ملائمة التي تدعم مبادئ الشمول المالي وكذلك إصدار وتعديل التعليمات والأنظمة والقوانين.
 - ٢- زيادة الانتشار الجغرافي لتقديم الخدمات المالية وإنشاء فروع ومكاتب ونقاط بيع وصرفات آلية لتقديم الخدمات المالية.
 - ٣- تطوير تكنولوجيا نظم الدفع والتسوية الوطنية والتي تكون صغيرة القيمة والتي تسهل تنفيذ العمليات المصرفية والمالية بين الزبائن في الوقت المناسب.
 - ٤- تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات والعمل عليهن، والتوسع في تقديم الخدمات المالية والرقمية والاستفادة من التطورات التكنولوجية وزيادة استخدام الانترنت والدفع عبر الهاتف وتقديم خدمات بتكلفة اقل جودة وأعلى مستوى ولكافة فئات المجتمع.
- ب- إنشاء قاعدة بيانات شاملة للأفراد والشركات وزيادة تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وحماية مستخدمي الخدمات المالية ومستهلكيها.

- يساهم هذا في تعزيز مبادئ الشمول المالي من خلال الآتي: (العالمي، ٢٠١٥، ٤٤)
- ١- الحصول على الخدمات المالية بسهولة من خلال معاملة عادلة وشفافة للزبون والوصول الى المنتجات المالية بجودة عالية وتكلفة مناسبة.

٢- توفير البيانات والمعلومات بشكل دقيق وللمراحل جميعاً التي يتعامل بها الزبون والإفصاح المالي للزبون ويكفل اطلاعهم على كافة العمليات المالية ومعرفة المزايا والمخاطر لكل عملية.

٣- توفير خدمات استثمارية بناء على احتياجات الزبون.

٤- حماية البيانات المالية للزبون ووضع آلية رقابة وحماية تناسب حقوقهم من السرقة والضياع.

٥- تقديم آليات للتعامل مع شكاوى الزبائن على أن تكون مستقلة وخاضعة للمسائلة والعدالة وفعالة وفق لأفضل الممارسات الدولية في الوقت المناسب.

٦- زيادة تثقيف وتوعية الزبائن من مختلف فئات المجتمع، وكذلك مقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك مالياً لفهم الحقوق والمسؤوليات والالتزامات.

ج- تطوير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي كافة احتياجات فئات المجتمع

وتعتبر احد أهم ركائز الشمول والتي تساعد في تطوير الخدمات والمنتجات المالية من خلال ما يأتي: (الترساوي، ٢٠١٥، ١٤)

١- تقديم منتجات وخدمات مالية تستهدف الزبائن عند تصميمها وابتكار خدمات مالية جديدة تعتمد على التأمين والادخار.

٢- زيادة المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية.

٣- تخفيض المعاملات والرسوم غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية.

٤- دراسة احتياجات الزبائن عند التعامل معهم، ويمكن مقدمي الخدمات المالية بتقديم الخدمات المناسبة لاحتياجاتهم.

٥- ديمومة مراجعة الجهات الرقابية للتعليمات النافذة والنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

٦- التدريب لموظفي الخدمات المالية المختصين في هذا المجال.

د- التثقيف المالي

ينبغي على الدولة زيادة الاهتمام بموضوع التثقيف المالي أو الثقافة المالية والتوعية المالية وإعداد استراتيجيات وطنية للشمول المالي وزيادة مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطوير الاستراتيجيات بمشاركة عدة جهات حكومية الى جانب القطاع الخاص بموضوع الشمول المالي وتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين والفئات المستهدفة بالشمول المالي (صندوق النقد المالي، ٢٠١٥، ٧٨)

سادساً: إبعاد الشمول المالي

للشمول المالي إبعاد أساسية رافقته مع تطوره خلال الفترة الزمنية التي حدثت فيها التطورات المالية للشمول المالي وتشمل هذه الإبعاد: (العراقي، ٢٠١٩، ١١٨)

١- الوصول الى الخدمات المالية.

٢- الإفادة من الخدمات المالية.

٣- جودة المنتجات وجودة تقديم الخدمات المالية.

يوضح الجدول (١) تلخيصاً لإبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياس كل بعد

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> • عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة. • عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مكعب • حساب النقود الالكترونية • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة • النسبة المئوية لإجمالي سكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقاط وصول واحدة على الأقل
استخدام الخدمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منظم. • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منظم. • عدد حملة سياسة التأمين لكل ١٠٠٠ من البالغين. • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
جودة الخدمات المالية	<ul style="list-style-type: none"> • القدرة على تحمل التكاليف. • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى للأجور. • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جارٍ • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان • نسبة العملاء الذين أقرروا بارتفاع أثمان رسوم المعاملات - الشفافية

<ul style="list-style-type: none"> • الزبائن الذين يتلقون معلومات واضحة. - حماية المستهلك • وجود قانون أو معايير للشكاوى بين المستخدم والمؤسسة • اللجوء إلى العدالة في حالة حدوث إي مشكلة - الراحة والسهولة • قياس نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة في الانتظار في طابور من فروع المؤسسات المالية • الوقت الذي يقضيه الزبون في فروع المؤسسة - التنقيف المالي • الأفراد البالغون الذين يعرفون المصطلحات الأساسية مثل الفائدة والمخاطرة والتضخم. • الأفراد البالغون الذين يستطيعون إعداد موازنات لهم. - المديونية و السلوك المالي • المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣٠ يوم عن السداد • حل الأزمات المالية للزبائن من خلال لاقتراض من الأصدقاء والأقارب بيع الأصول أو قرض بنكي - العوائد الائتمانية • عدد الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية التي تكون بنسبة ثلاث فروع مالية رسمية • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي توفر الضمان على آخر قرض مصرفي • نقص في المعلومات ووجود معوقات حول أسواق الائتمان 	
---	--

(عجور، ٢٠١٧، ٩)

سابعاً: محددات الشمول المالي

إن محددات الشمول المالي تتمثل في التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في دول العالم والدول النامية خاصة والتي دائماً ما تؤثر عليها عوامل مشتركة من المحددات بسبب تقارب الأوضاع الاقتصادية بين الدول النامية وهذه العوامل تعيق تقدم الشمول المالي وإيصاله إلى كافة أفراد المجتمع، هذه المحددات هي التي تقف بين الزبون والمصرف والتعاملات المالية

التي تحدث داخل المصرف، على الرغم من التطورات التكنولوجية الحديثة في الدول المتقدمة إلا إن الشمول المالي يواجه محددات قد تكون معدومة أو شبه معدومة في الدول المتقدمة إلا أنها تكون ذات تأثير كبير على تحقيق الشمول المالي في الدول النامية بسبب الفوارق بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهي ناتجة عن عدة أسباب: (جاسم، ٢٠١٥، ١٤١-١٥١) (لفتة، ٢٠١٩، ٨٦)

١- الحد من الأمية وزيادة الوعي المعرفي للأفراد المتعاملين بالخدمات المصرفية من خلال مواكبة التطورات التي تحدث في البيئة المالية والعمل عليها والعمل على وصول الخدمات المصرفية إلى كافة أفراد المجتمع وفي مختلف الأماكن وبجودة عالية وسرعة مطلوبة وتكلفة منخفضة.

٢- عدم وجود بنية تحتية تكنولوجية تواكب التطورات والمعلومات التكنولوجية والاتصالات إن عدم وجود البنية التحتية التكنولوجية في الدول النامية، وغياب التطورات التي تحدث في المجال المصرفي وعدم وصول الخدمات المصرفية إلى المناطق الريفية والاقضية يؤدي إلى عدم تطور الخدمات المصرفية وعدم وجود فروق للمصارف في المناطق البعيدة وأجهزة الصراف الآلي وعدم وصول الخدمات إلى كافة أفراد المجتمع.

٣- مستوى الدخل المنخفض الذي يعاني منه الزبائن في الدول النامية لا يمكنهم من فتح حساب مصرفي، أو الاستفادة من الخدمات المصرفية المقدمة لهم وكذلك تدفقات الدخل الغير نظامية والفشل في تلبية الحد الأدنى من متطلبات فتح الحساب وعدم توافر معلومات ائتمانية للزبون والتي تكون غير كافية.

٤- غياب التنسيق بين القوانين والتشريعات الرقابية الدولية المفروضة والتطابق مع واقع الشمول المالي عربياً والقوانين التي تساعد على نجاح تطبيق الشمول المالي وعدم الدخول في الأعمال الغير قانونية مثل غسيل الأموال والجرائم الالكترونية وغيرها من الأعمال التي تحد من تطبيق مبادئ الشمول المالي في الدول النامية.

٥- ضعف مستوى التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسبة التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

٦- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة. وقد أدت هذه العقبات في عدم نشاط قطاع التمويل الأصغر إلى تقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

٧- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار. ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك بما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

ثامناً: النجاح الاستراتيجي في الشمول المالي

١ - عوامل النجاح الاستراتيجي

هي الأنشطة الفردية والإدارية لضمان نجاح المنظمة اعتماداً على ما تؤديه مواردها البشرية، وإذا ما أرادت المصارف إن تسير في تحقيق أهدافها المنشودة عليها إن تتولى اهتماماً مستمراً لتحديد وتحليل تلك العوامل كونها تعد الحجر الأساس لبداية عملها ووضع خطط لزيادة احتمالات البقاء والنمو والكسب والنجاح الاستراتيجي (3, 2005, sukasame) وتعرف العوامل على أنها أفضل الممارسات المقدمة لصناعة الخدمة ما كونها تعد الجوهرية لربح المشروع وجعله منافساً قوياً. ويرى (جيفري فيفر) بان سر نجاح المصرف يكمن في قدرتها على إدارة مواردها البشرية بطريقة يصعب على المنافسون إتباعها مع القدرة على التغيير بشكل مستمر من خلال اختيارها الجديد لمواردها البشرية وتدريبهم وتطوير مهاراتهم وحوافزهم برؤيا طويلة الأمد. ولتحديد عوامل النجاح الأساسية التي تؤول لنمو وتقدم الصناعات أو الخدمة المقدمة إلى إي مصرف كان لابد من معرفة ماهية متطلبات الزبائن، ومدى قدرة المنظمة على البقاء والنمو في بيئة شديدة المنافسة.

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد تلك العوامل بما يأتي: (دهام، ٢٠٠٥، ٧٢)

١- تحليل رغبات الزبائن من خلال القيام باستقصاء لتوضيح مدى رغبات وميول ومقترحات الزبائن بشأن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم.

٢- البقاء والنمو في بيئة شديدة المنافسة: إذ بموجبها تعد المنظمة من المنظمات الناجحة بسبب قدرتها على فهم إمكانياتها ضمن صف المنافسين داخل القطاع وهذا الفهم يتطلب الأمور الآتية:

أ- العوامل الهيكلية الأساسية المؤدية لزيادة حدة المنافسة.

ب- الأبعاد الأساسية للمنافسة.

ج- حدة التنافس.

د- الكيفية التي تمكن المصرف من امتلاك قدرة تنافسية تمكنها من التفوق على منافسيها.

٢ - مقاييس النجاح الاستراتيجي

تتباين مقاييس النجاح الاستراتيجي بتباين المدة الزمنية، فمؤشر الربحية يعد مقياساً للمدة القصيرة، ومؤشر البقاء يعد مقياساً للمدة الطويلة الذي طالما تشوبه جملة من التحديات، وان التعرف على الطريقة التي بموجبها يعمل المصرف على البقاء واثبات جدارتها ومشروعيتها في بيئة العمل يكمن في الحصول على الإرباح وهذا هو سر نجاح تلك المنظمة (Katz & Green, 2007, 586) وهناك ثلاث فئات من ناحية تلك المقاييس وهي على النحو الآتي:-

الفئة الأولى: مقاييسها تركز على طبيعة المؤشر كونه (وصفي) ومضمون المقاييس ينصب على خدمة الزبون وتحقيق رضاه وفق خطط إستراتيجية تتبعها المنظمة للبقاء والنمو.

الفئة الثانية: تركز مقاييسها على طبيعة المؤشر كونه (كمي) أمثال (flamhbtz) ومضمون المقاييس ينصب على العائد على الملكية.

الفئة الثالثة: تركز مقاييسها على طبيعة المؤشر كونه (وصفي وكمي) مثل (Gobblid) ومضمون المقياس ينصب على بطاقة الأداء المتوازن بدرجات محددة وكذلك النمو والربحية والتميز.

- إبعاد النجاح الاستراتيجي

تباينت وجهات نظر عدد من الكتاب والباحثين في مجال الإدارة بشأن تحديد أبعاد النجاح الاستراتيجي، مما يدل على إن التوسع في وصف الأبعاد جاء لينسجم مع متطلبات الفكر الإداري الذي عالج الكثير من الجوانب المرافقة للموارد البشرية، فقد تناول (Thomson, 1997, 59) على أنها تضم جوانب (التعليم، الإستراتيجية، التغيير الاستراتيجي) في حين ذكر (Nbrechtskurt, 2004, 1) أن الأبعاد تشمل (الرؤية، الرسالة، بيئة المعلومات الأهداف، المخرجات) وان هذه الأبعاد هي التي سوف تساعد على تحقيق الشمول المالي من خلال تخطيط استراتيجي منظم وذلك لان نجاح الشمول المالي في الدولة مرتبط بتطبيق الخطط الإستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي دائماً يكون حول مدة زمنية طويلة التي تساعد على تحقيق شمول مالي ودعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الاستراتيجيات والخطط الأساس العام في نجاح هذه المشروعات. وهذا ما تعاني منه اغلب الدول النامية غياب التخطيط الاستراتيجي في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة ولاسيما في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي عملية منح القروض لذلك تسعى اغلب الدول النامية إلى القيام بعملية تخطيط استراتيجي فعال يدعم الشمول المالي ويساعد على تحقيق أهداف الشمول المالي.

المبحث الثاني

المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

يرى كثير من الاقتصاديين إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها. وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والإسهام في معالجة الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بوسائل عدة وفقاً لإمكانياتها المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة، ويأتي الاهتمام المتزايد -على الصعيدين الرسمي والأهلي- بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها بالإضافة لقدرتها على تشغيل الأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف إشكال الرعاية والمساندة، في القطاعين العام والخاص لإسهامها الكبير في قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال شكلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته (٩٠%) تقريباً من المنشآت في العالم، وتوظف ما يقارب من (٥٠%-٦٠%) من القوى العاملة في العالم. فكان لا بد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، بهدف التخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطاتها، وعدم قدرتها أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترط المصارف التجارية لتقديم التمويل لها. فالمصارف التجارية تسهم عادة بالمشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، وسهولة تعامل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة من ناحية ثالثة، أو لوجود أهداف مشتركة.

وتعتبر المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة الدافع الرئيس لاستحداث برامج ضمان مخاطر القروض بهدف تسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، وتمكنها من الحصول على التسهيلات الائتمانية بواسطة ضمان مخاطر هذه القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى زيادة إقبال المصارف على منح التسهيلات لشريحة أوسع من المستثمرين وأصحاب المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الذين لا تتوفر لديهم الضمانات التقليدية الكافية. ويؤدي ذلك إلى نمو هذه المشروعات وتطورها واستمرارها. وسوف نوضح في هذا المبحث عن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهمية هذه المشروعات والخصائص وكذلك عوامل نجاح وفشل هذه المشروعات.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

هنالك العديد من المفاهيم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن داخل الدولة كذلك، وفق مفاهيم مختلفة واختلاف المعايير والقياسات بين الدول (فالبنك الدولي) يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال، والمشروعات تعتبر صغيرة إذا كانت توظف ٥٠ عاملاً، وهنالك العديد من الدول التي تستخدم هذا المعيار لمعرفة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أمريكا وفرنسا وإيطاليا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف ٥٠٠ عامل وفي الدنمارك لحد ٥٠ عامل وكذلك تختلف من دولة إلى أخرى. فقد عرف (الاتحاد الأوروبي) المؤسسات الصغيرة جداً من ١-٩ عمال والمؤسسات الصغيرة من ١٠-٩٠ عامل، والمؤسسات المتوسطة من ١٠٠-٤٩٩ عامل (سليمان، ٢٠١٦، ٣).

وتعرف (لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية) المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها هي المشروعات التي تعتمد على استغلال الإدارة ويكون المدير هو مالك المشروعات مع مجموعة من الأفراد في نفس المنطقة. وقد عرفت (اللجنة الأوروبية) وهي التي تضم بين ١٠-٤٩ عامل وتكون مستقلة في الأعمال وغير تابعة إلى أي جهة أخرى. إما في الدول العربية فقد عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي تشغل ما بين (٥-١٥) عامل، ويستثمر في أقل من ١٥٠٠\$. إما في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على معيار رأس المال المستثمر والتي تميز بين المشروعات فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يتراوح رأس مالها المستثمر أقل من (٨٠٠٠٠٠) دينار (النعيمة، ٢٠١٨، ١٣٣).

وتتسم أيضاً تلك المشروعات تحمل في معانيها وتعبيراتها عدة معايير مثل رأس المال المستثمر والتقدم التكنولوجي وحجم المشروع وطبيعته وعدد العاملين فلا يمكن تحديد مفهوم دقيق لتلك المشروعات لاعتمادها على تلك المعايير فقد عرفت على أنها مجموعة المشروعات الواسعة

والمختلفة، والتي تختلف فيما بينها حسب الديناميكية أو التقدم التكنولوجي أو درجة المخاطرة المحتملة (David & Anthony, 2007, 23) ومن خلال ما سبق ذكره يمكن تعريف المشاريع الصغيرة بأنها: هي المشاريع التي تكون ذات ملكية فردية وتكون عملية اتخاذ القرار من قبل شخص واحد وهو مؤسس الشركة وهي مشاريع محدودة في عدد العمال وكذلك في نسبة الربح ويكون رأس مالها المستثمر فيها حسب ملكية الشخص.

إما المشاريع المتوسطة المشاريع الصغيرة وقد يدخل في تكوين رأس مال المشروع شخص واحد أو اثنين وتكون نسبة الاستثمارات فيها اكبر من المشاريع الصغيرة ولكن تربطها نفس المعايير والعوامل التي تمتاز بها المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة، وهي مشروع صغير تطور وأصبح مشروع متوسط الحجم وتمثل امتداداً للمشاريع الصغيرة. وهذا جدول توضيحي لتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العاملين فيها في بعض دول العالم.

جدول (٢) تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال

الدولة	حجم المشروع	عدد العمال
الاتحاد الأوروبي	صغير	١٠-٤٩
	متوسط	٥٠-٢٥٠
الولايات المتحدة	الصغيرة والمتوسطة	اقل من ٥٠٠
تايلند	صغير	١٥-٥٠
	متوسط	٥١-٢٠٠
تركيا	صغير	١٠-٤٩
	متوسط	٥٠-١٩٩
الأردن	صغير	١٠-٤٩
	متوسط	٥٠-٢٤٩
تونس	صغير	١٠-٤٩
	متوسط	٥٠-٩٩

مصر	صغير متوسط	٤٩-١٠ ١٠٠-٥٠
الجزائر	صغير متوسط	٤٩-١٠ ٢٥٠-٥٠
دول الخليج	صغير متوسط	٣٠ ٦٠
اليابان	الصغيرة والمتوسطة	٣٠٠
العراق	صغير متوسط	٩-١ ٩٠-١٠

(عبد الحميد وعبود، ٢٠١٣، ٢١١)

ثانياً: المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي باتت توليه الجهات الدولية وكثرة الأبحاث الاقتصادية المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك اختلاف كبير في إنحاء العالم على تعريف موحد وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة من جهة، والتباين الكبير في المعطيات الاقتصادية التي تستند إليها هذه المعايير من جهة أخرى، حيث تتباين البلدان وفقاً لاختلاف إمكانياتها والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة، والكثافة السكانية ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وحتى أن التعريف المستخدم لمعيار معين يختلف من بلد إلى آخر نظراً للتباين الكبير في حجم هذه المشاريع وأدوارها الاقتصادية في اقتصاديات بلدان العالم المختلفة من خلال اختلاف أنماط نموها ووزن التوظيف والمتطلبات المالية. إلا أنه يوجد اتفاق على هذه المعايير التي يمكن من خلالها تعريف الإحجام المختلفة للمشروعات ومن أبرز هذه المعايير: (الاشقر، ٢٠٠٦، ١٣)

١- عدد العاملين

ويمثل اوسط المعايير المتبعة في التعريف، وأكثرها شيوعاً لسهولة القياس والمقارنة في الإحصاءات الصناعية، غير إن من عيوب هذا المعيار اختلافه من دولة إلى أخرى، فضلاً عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

٢- حجم الاستثمار

يعد رأس المال المستثمر معياراً أساسياً في العديد من الدول التي تروم التمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة، على اعتبار ان حجم الاستثمار يعطي صورة جليلة عن النشاط كمياً.

٣- قيمة المبيعات السنوية

وهي احدى المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق. وحسب المؤسسات إن قيمة المبيعات السنوية للمشروعات تكون ذات اختلاف بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث ترتفع في دولة وتنخفض في دولة أخرى. ودائماً تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة إنتاجية وتحقق المزيد من الأرباح، إما في الدول النامية فأن مثل هذه المشاريع تكون لسد الحاجة المحلية والاكتفاء الذاتي للعاملين في مثل هذه المشاريع.

ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تكون ذات أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها المحرك الرئيس لها من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين وضع ميزان المدفوعات، فالمشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن إن تقفز بالنمو الاقتصادي حتى في أكثر البلدان فقراً، وان أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ترجع إلى كونها قادرة على توفير فرص العمل ومضاعفة القيمة المضافة للناتج المحلي للاقتصاد. ويمكن تلخيص أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (الناصح، ١٦٩، ٢٠٠٨) (الاشقر، ٢٠٠٦، ١٣) في ما يأتي:

١- تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الدخول بمشاريع مشتركة مع شركاء محليين أو من خلال إقامة المشاريع مشتركة أو مملوكة بالكامل مع شركاء أجنبى، إذ يسير الاستثمار الأجنبى للمشروعات الحصول على التمويل ويوفر لها تكنولوجيات جديدة وممارسة أعمال حديثة ويزودها بروابط المشتركة كما انه يدخل أيضاً تقنيات جديدة ومنتجات جديدة إلى الأسواق.

٢- تعتبر احدى المراكز المهمة في تحسين النمو الاقتصادي وهي تضمن إن يسير النمو والكفاءة مع بعض في تحقيق المساواة والمشاركة.

٣- توفير فرص تشغيل الأيدي العاملة الماهرة ونصف الماهرة لا تحتاج تلك المشاريع إلى مستوى مرتفع من المهارات والكفاءات الإنتاجية والإدارية، وما لذلك من اثر اجتماعي في تقليل نسبة البطالة وتخفيض معدلات الفقر، لكون تلك المشاريع تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل.

٤- تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصناعات في معظم دول العالم والدول النامية خاصة.

٥- إنتاج سلع ذات فرص تصديرية عالية وبنفس الوقت سلع بديلة للواردات خصوصاً في الاقتصاديات التي تتحول إلى اقتصاد السوق، إذ أثبتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة إمكانيات كبيرة في زيادة الصادرات وتوفير العملات الأجنبية وتقليل العجز في ميزان المدفوعات بل وإحداث فائض من خلال التصدير إلى الأسواق الأجنبية.

٦- تكون الصناعات الصغيرة منها سهلة التأسيس لسد الحاجة إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل.

٧- الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية ويكون الاستيراد بنسبة قليلة منها.

٨- هي احد وسائل استثمار المواد الأولية وهي مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من الاحتياجات.

٩- تعمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تزويد المشاريع الكبيرة بالسلع والخدمات التي تحتاجها ومن تعزز التكامل الصناعي. إذ تم توجيهها للعمل كمشاريع مساندة للمشروعات الكبيرة. حيث تساهم هذه المشاريع مساهمة فعالة في توفير متطلبات المشاريع الكبيرة وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي تتم بينهما. فتعمل دور المورد والموزع وتقدم خدمات ما بعد البيع للزبائن.

رابعاً: مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تتصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد بالعديد من الخصائص الكبيرة التي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها، ويمكن أجمال تلك الخصائص بالاتي: (نوفل، ٢٠٠٦، ٤٩) (عبد الكريم، ٢٠١٠، ١٠-١٥) (الاسرج، ٢٠١٥، ١٠)

١- سهولة التأسيس

تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها ومن ثم محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة التأسيس وتشغيل

مثل تلك الشركات أو المؤسسات، ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي. كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظراً لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي، وجمعها في اغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

٢- استقلالية الإدارة ومرونتها.

تتمركز إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة في شخص مالكيها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالإشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والاستهلاكات)، وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائياً إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبياً وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.
- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.
- اتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل بسيطة وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب، أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها. ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة اثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضاً تحقيق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين أصحاب المشروعات والعملاء، وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروعات، ويكون لذلك اثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشأة.

٣- إتاحة فرص العمل

بسبب استخدام هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم، والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس ايجابياً على إنتاجيتهم، وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وتتيح هذه المنشآت فرصه كبيرة للعماله، بمستويات متدرجه من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة وبذلك تضمن استيعاب قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة.

٤- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة.

يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى سهولة عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة عامة في ما يتعلق برغبات وأذواق المستهلكين، ويعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها وتتمثل قدرة منشآت الأعمال الصغيرة على التكيف مع المتغيرات.

٥- مركز للتدريب الذاتي

تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية. مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسساتهم الحالية، ومن ثم فهي تعتبر مجالاً خصباً لخلق وتنمية فئة المنظمين التي تمثل الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص العمل والإنتاج.

٦- ارتفاع جودة الإنتاج

بسبب اعتماد هذه المشروعات على أعمال متخصصة ومحددة فإن أنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة، لان الدقة والجودة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، وذلك لان العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقاً لأذواق المستهلكين في المدى القصير ويساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الانجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات.

٧- هيمنة الطابع المحلي

حيث يغلب الطابع المحلي على مختلف واغلب الصناعات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقدم سلع وخدمات لأصحاب الدخل المنخفض في صور وأشكال مختلفة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

٨- الانتشار الجغرافي للصناعات

تعد هذه المنشآت وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافياً من خلال الانتشار الجغرافي للمنشآت الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لأحداث التطور الاجتماعي

والاقتصادي، ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظراً لصغر حجم المنشآت الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعة الصغيرة.

٩- فترة استرداد رأس المال تكون قصيرة

تتميز هذه المنشآت بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها، ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المنشآت تكون ضعيفة وذلك لان انخفاض حجم الربح المتحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تخصيص جزء من الإرباح في استثمارات جديدة جديدة للمشروع. أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع نفسه، وهي أيضاً لا تعتمد على التمويل الخاص أو الحكومي.

خامساً: أهداف المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تعد هذه الأهداف إحدى الوسائل التي من خلالها تقام المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تسعى لتحقيقها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن خلال تحقيق هذه الأهداف سوف تزيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتساعد على النمو والتطور في المجال الاقتصادي للدولة وان تحقيق الأهداف هو الغاية التي تسعى للوصول إليها في سبيل تحقيق الربح وتتمثل هذه الأهداف فيما يأتي: (نصر، ٢٠٠٢، ٤١) (الاسرج، ٢٠٠٦، ١٨)

- ١- تحقيق توازن في هيكلية النشاط الإنتاجي.
- ٢- تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.
- ٣- العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.
- ٤- توفير فرص عمل حقيقية منتجة ومكافحة مشكلة البطالة.
- ٥- استثمار وتنمية المدخرات المحلية.
- ٦- استخدام التكنولوجيا المحلية.
- ٧- المساهمة في تحقيق سياسة أحلال الواردات.

سادساً: المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من المعوقات والمشاكل التي تعتبر بمثابة تحديات لتلك المشاريع وتختلف تلك المعوقات بشكل جزئي وليس بشكل كلي من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر حتى داخل الدولة نفسها، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى. تبعاً لطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية للبلد.

وعلى الرغم من هذا التباين المذكور إلا إن هناك تشابهاً وتقارباً في المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو داخل متمثل بالمشكلات داخل المشروع ومنها خارجي متمثل بالتحديات ناتجة عن البيئة المحيطة بالمشروع ويعود معظمها إلى القيود المفروضة على تلك المشروعات ولذلك سوف يتم ذكر أهم المشكلات والتحديات التي تواجه نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي: (العزاوي، ٢٠١٢، ٦٧) (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧، ٣٢) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨، ١٢)

- ١- ضعف الإطار التشريعي والتنظيمي الداعم لطبيعة العمل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مراحل النمو المختلفة.
- ٢- صعوبة التمويل

تعد الصعوبات التمويلية من أبرز المشكلات التي تواجه إقامة ونمو تلك المشروعات على اعتبار التمويل هو روح المشاريع. ومن المتعارف عليه أن اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي والحكومي في بعض الأحيان، وغالباً ما تعاني هذه المشروعات من الصعوبة في الحصول على القروض من المصارف التجارية، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف طبيعة هذه المشروعات ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة بسبب عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف أو لصعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد مما تشكل صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب.

٣- القوانين والتشريعات

تعد الإجراءات التنظيمية والتشريعية إحدى المعوقات التي تحول دون نمو هذه المشروعات الصغيرة بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات وانتهاءً بصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها.

٤- صعوبات إدارية وتنظيمية

غالباً ما تتصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمركزية الإدارة، لأن مالك المشروع هو الشخص الذي يجمع بين الإدارة والتمويل والتسويق مما ينتج عن ذلك انعدام التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم في أقسام وإدارة المشروع، فضلاً عن عدم معرفته بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لإنجاز معاملاتها فضلاً عن نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه

المشروعات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة لوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتيسير أعمالها على الوجه المطلوب.

٥- ضعف القدرات الداخلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعامل مع المحيط الخارجي والصعوبة التي تواجهها المشروعات لتلبية شروط القروض، لاسيما من حيث الضمانات والالتزامات بشفافية المعلومات وكذلك هنالك من صنف المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- غياب الثقة بين المستهلك والمنتجات المحلية.
- عدم وجود أجهزة أشرف محلية ورقابية.
- غياب القدرة التنافسية.
- نقص المعلومات حول حجم وطبيعة السلع المماثلة لها.
- عدم وجود ترابط بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة.
- المعوقات التسويقية للمنتجات من ترويج ودعاية وإعلان.
- المعوقات التكنولوجية وهي التي تعاني منها اغلب دول العالم وأتباع أسلوب تكنولوجيا قديمة.
- زيادة التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع المواد الأولية وكلفة العمل وكثرة فرض الضرائب التي تعد من أهم المشاكل والمعوقات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٦- المنافسة التسويقية

تعد المنافسة والتسويق من المشكلات الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منها نقص المعلومات اللازمة للتسويق وعدم أتباع أسلوب علمي حديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف، وأذواق المستهلكين الأمر الذي يحد من قدرة هذه المشروعات على تسويق منتجاتها. فضلاً عن تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في بعض الأحيان في دافع التقليد أو المحاكاة أو الاعتقاد على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحدد من حجم الطلب على المنتجات المحلية. وعدم توفير الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية. وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بأتباع سياسة اغراقية لتوفير منتجات للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمشروعات ونقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشروعات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة

وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصائيات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

سابعاً: الإجراءات الواجب توفرها لمعالجة معوقات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

من خلال استعراضنا الدقيقة لهذه المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث شموليتها وأثرها توضح لنا حجم التحدي الذي نواجهه لإزالة هذه المعوقات، وسبيل ذلك يكون من خلال توفير المتطلبات اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخطوة في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن التغلب على هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع وذلك من خلال أتباع العديد من الإجراءات وهي: (اساري، ٢٠١٨، ١٣) (الوندائي، ٢٠١٧، ١٢٩) (شليبي، ٢٠٠٢، ٣)

- ١- توفير الدعم لهذا القطاع وفهم مقتضياتها والوقوف على الصعوبات التي تعترضها للعمل على معالجتها وتفاديها وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسبين، والتمويل اللازم لقيامها.
- ٢- وضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال وضع نظام الأولويات لاختيار المشاريع الصناعية وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة.
- ٣- يتطلب من الجهات المسؤولة عن هذا القطاع مضاعفة وتنسيق جهودهما والاضطلاع بدور فعال وأكثر ديناميكية من أجل زيادة وتنويع الدعم والمساندة اللازمة لتمكين هذه الصناعات من تجاوز ما تعانيه من معوقات والنهوض بها للتكيف مع متطلبات المنافسة المحلية والدولية والمتطورة باستمرار.
- ٤- تعد الضريبة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية على حد سواء، ويمكن للضرائب أن تؤدي دوراً من حيث أسهامها في التشجيع لإقامة مثل هذه المشاريع من خلال:
 - إعفاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها ودخولها لفترات طويلة نسبياً وتشجيعها.
 - العمل على منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التسهيلات والمزايا التفضيلية مثل إعفاءها من رسوم الرهن أو رسوم التسجيل.
 - تفعيل وتشريع القوانين الخاصة بفرض الضرائب الكمركية على السلع المستوردة لحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية.
 - إعفاءه مستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية التي تستخدم من قبل هذه المشاريع من الرسوم الكمركية وتقليل نسبتهما لدعم الإنتاج المحلي في منافسة السلع المستوردة والتزام المستوردين بإدخال مواد أولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات والقياس.

- تفعيل دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية التي كانت تجهز القطاع الخاص بالعديد من المواد الخام للصناعيين والبيع بأسعار تنافسية.
- ٥- العمل على إقامة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. حيث تتبنى حاضنات الأعمال تطوير المشاريع القائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للمشاريع الوليدة بتقديم الخدمات الاستثمارية والإدارية والفنية والاقتصادية وتوفير المعدات والمستلزمات التي يحتاجها عند تأسيس المشروع. فضلاً عن تسهيل مساعدة المشاريع واتصالها بالجهات الداعمة.
- ٦- توفير الدعم الحكومي لهذه المشاريع بشتى صورة، بغية المساعدة في إنشاء قطاع عريض وواسع من هذه المشاريع وتطوير القائمة منها على صعيد الأعمال والمنتجات.
- ٧- تفعيل المشاركة مع الاستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يتخذ إشكالا أخرى غير الاستثمار المباشر، إذ تشير التجارب إلى أن إنشاء المجمعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة تيسر تعبئة الموارد المالية والبشرية وتخفف حجم الاستثمار وكلفته بحيث يجري بخطوات صغيرة وقل خطورة، وعندئذ تظهر فرص الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي عند تحديد أولويات الاستثمار استناداً إلى الاحتياجات والقدرات المحلية.
- ٨- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي تعتمد وبشكل مباشر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ٩- العمل على إنشاء مؤسسات مالية قادرة على رعاية مثل هذه المشاريع والعمل عليها وتوفير الدعم المالي المناسب لها.
- ١٠- توفير الحد الأدنى من متطلبات البنية التحتية التي تحتاج إليها المناطق الصناعية من طرق مواصلات صالحة للاستخدام.
- ١١- نشر الثقافة التي تغير سلوك والميل الاجتماعي للأفراد الذين يمتلكون مهارات فنية لكي يباشروا المشاريع الخاصة بهم.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وسبل تطويرها

من المعلوم أن العراق يمتلك موارد مالية ومادية وبشرية هائلة، وبما أن التوجه العامة الحالي يؤثر في مرحلة تحول اقتصادي نحو الاقتصاد الحر والذي يقوم أساساً على المشروع الخاص، وبما أن الدولة تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة مستديمة لذا فإن مشاركة القطاع الخاص وتفعيل دوره أصبح مطلباً أساسياً وضرورياً بوصفه نهجاً تنموياً مستهدفاً، ولكي تتحقق التنمية المتوازنة في البلاد فلا بد من أن يتوازن معدل تنمية المشاريع القائمة وما ينتج عنها من

فرص وظيفية جديدة مع معدل النمو السكاني وما ينتج عنه من دخول أفواج كبيرة إلى سوق العمل، وكذلك لا بد من تشكيل تحالف استراتيجي بين الدولة والقطاع الخاص، ويمكن التطرق إلى بعض الأمور التي تساهم في بناء السليم لهذه المشاريع وتطويرها وهي: (الونداوي، ٢٠٠٨، ١٢٣) (الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٧)

١- وضع خطة وطنية طويلة الأجل لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط فيما بينها وبين المشاريع الكبرى، وما يتناسب مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية الكلية، والعمل على إجراء مسوحات على كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة من خلال منظمات متخصصة لتحديد أفضل الفرص المتاحة لتنمية هذه المشاريع.

٢- صياغة قانون خاص بهذه المشاريع يكون بمثابة الغطاء التنظيمي والقانوني، بحيث يضمن لهذه المشاريع تخطي كافة العقبات التي تواجهها، وتوفير الحماية اللازمة لها من المستغلين، وتنظيم هيكل البنية المؤسسية الراعية لهذه المشاريع بما يسمح لها بتمثيلها لهذه المشاريع بفاعلية واشتراك الرواد في عملية صنع القرار.

٣- إنشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن ان تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي كخطوة أولى، مهمتها توفير التمويل الميسر للمشاريع لغرض تخطي عقبة التمويل لحين تعزيز القدرة التنافسية للمشروع، والانتقال في المراحل اللاحقة الى تشجيع المصارف الخاصة بتمويل هذه المشروعات وبأسعار فائدة مدعومة، على ان تتم مراجعة التشريعات الضريبية بما يسهم في رفع ربحية المصارف من خلال الاعتراف بالمخصصات المكونة لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.

٤- قيام الدولة باستيراد التكنولوجيا المتقدمة وبها يتلاءم مع البيئة الصناعية العراقية، وكذلك دعم أنشطة البحوث والتطوير التكنولوجي وتقديم الاستشارات وخدمات التدريب من خلال عقد مشروعات تعاون مشتركة مع الهيئات الدولية المعنية بتطوير ورعاية هذه المشاريع.

٥- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التوسع في إنشاء التجمعات الصناعية باعتبارها طريقة فعالة لاقتسام المعرفة الضمنية بين المشاريع، والاستفادة من أنشطة الابتكار ومراكز المعرفة مثل المؤسسات البحثية والجامعات، حيث يمكن للدولة مساندة مثل هذه التجمعات وتهيئة كافة المستلزمات وعلى الأخص إقامة البنية التحتية الأساسية لهذه المجمعات.

٦- إقامة مراكز لتأهيل الإدارة الناجحة لقيادة المشاريع وذلك عن طريق إقامة دورات التدريب، والتأهيل المتكامل ووضع برامج خاصة لهذه المشاريع في مراكز التدريب لمساعدتها على تطوير نظام الإنتاج والإدارة والتسويق.

- ٧- تأسيس مركز عراقي للبحث والتخطيط والمعلومات والإحصاء، يقوم بتقديم الاستشارات الإدارية والفنية، وأجراء البحوث والدراسات عن السوق المحلية والخارجي.
- ٨- إنشاء مركز وطني عراقي للإعلام الاقتصادي، يقوم المركز ببث البرامج الخاصة من خلال الوسائل المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية بما يسهم في توفير أدق المعلومات لأصحاب هذه المشروعات في كافة النشأا الاقتصادية وتوفير الخدمات الإعلامية المطلوبة لهم.

المبحث الثالث

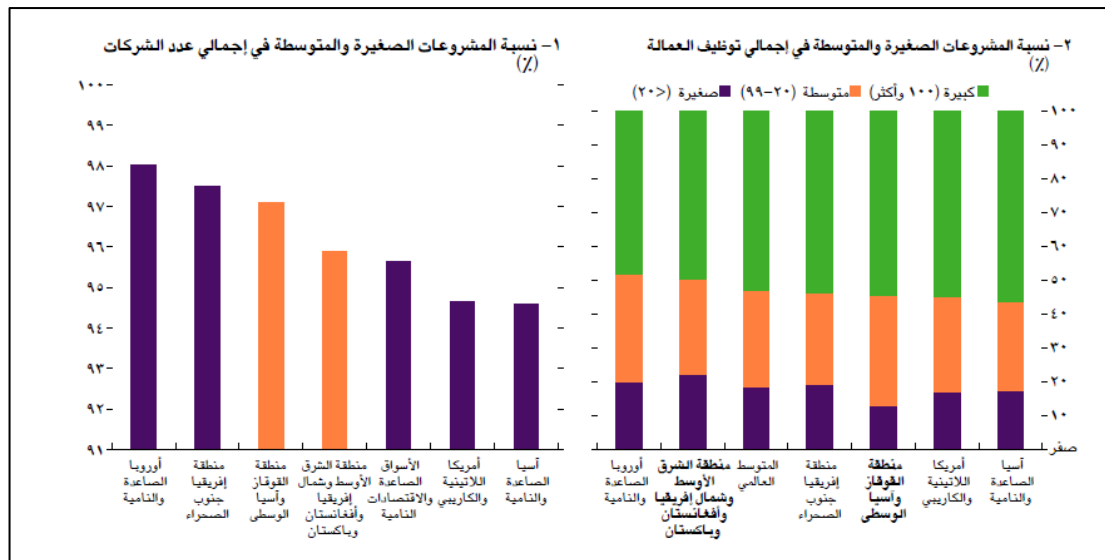
الشمول المالي ودوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

إن للشمول المالي الدور المهم في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق التوازن في الاقتصاد الكلي للدولة من خلال الدعم لمثل هذه المشاريع ، والتي تشغل الأيدي العاملة المحلية .ويخلق فرص عمل لهم، والابتعاد عن طلب الوظائف الحكومية والتوجه إلى القطاع الخاص والعمل به من خلال توفير القروض المناسبة والتي تساعد على تشغيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر المحرك الأقوى للاقتصاد في الوقت الحاضر . وذلك إن زيادة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق شمولهم بالخدمات المالية سوف يزيد من الإنتاج المحلي الذي يكون دائما في مرحلة تطور من خلال زيادة الإنتاج . وإن الشمول المالي لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتطويرها هو احد أهداف الدول النامية والتي تسعى إلى تحقيقه في سبيل مواكبة الدول المتقدمة ز في مختلف ميادين الحياة وفي المجال الاقتصادي . وإن الدور الذي يكون بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هو دور تبادلي بين الطرفين لان الشمول المالي لا يمكن إن يتحقق من دون وجود مشاريع صغيرة ومتوسطة تأخذ القروض وتبدأ العمل بها، وكذلك إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يكتب لها النجاح من دون وجود تطبيق لاستراتيجيات للشمول المالي لأنها تحتاج إلى الشمول المالي، ومن خلال ذلك يتبين الدور الأساسي للشمول المالي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

أولاً : فجوة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من الشركات وفرص توظيف العاملين، في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإن إمكانية حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية المقدمة من المصارف في الدول النامية ضعيف، وفي بعض الدول النامية تكون معدومة، وإن متوسط حصة الفرد من الخدمات المالية التي تقدم من قبل المصارف تكون ضعيفة. حيث إن متوسط حصة الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تكون ٧% وتتنخفض في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ٢% وفقاً للمسح الصادر من قبل البنك الدولي للمؤسسات، وذلك لأن الشمول المالي يعتبر هو الداعم لكافة أفراد المجتمع وهو الداعم الأول للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فجوة غياب الشمول المالي لدعم هذه المشاريع ويكون من خلال اعتماد مؤشر مركب يرصد حالات حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية واستخدامها مع الاستعانة بأسلوب تحليل العناصر الرئيسية والبيانات على مستوى الشركات المستمدة من مسح المؤسسات الصادرة عن البنك الدولي. (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩)



نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي توظيف العمالة وعدد الشركات

(صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩)

ويشير هذا المؤشر للشمول المالي إلى تأخر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول النامية. عن بقية دول العالم في مجال الشمول المالي والدعم المقدم للمشاريع الصغيرة

والمتوسطة . ونستنتج من خلال ذلك وان غياب دعم الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سوف يؤدي إلى: (عجور ، ٢٠١٧ ، ٣٣)

١. مشاكل تؤثر على التنمية الاقتصادية
٢. عدم تنمية وتطوير القطاع الخاص في الاقتصاد سوف يؤدي إلى حدوث فجوات في الاقتصاد وحدوث تضخم الذي تعاني منه اغلب الدول النامية
٣. لا يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إن تتجح من دون دعم مالي لتقديم قروض من قبل المصارف
٤. غياب التسهيلات الائتمانية عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم توفير القروض لا يساعد على نجاح استراتيجيات تطبيق الشمول المالي
٥. غياب الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لا يحقق التنمية الاقتصادية التي تحتاجها جميع الدول النامية في سبيل النهوض بالواقع الاقتصادي للدولة

ثانيا : منافع زيادة الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

أن للشمول المالي الدور الهام والأساسي في دعم وتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى مختلف فئات المجتمع وبتكلفة قليلة وجودة عالية ، وان تطبيق الشمول المالي وتقديم القروض من قبل المصارف إلى الزبائن وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة سوف يزيد من الإنتاج المحلي وسوف يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إليها في سبيل تطوير وازدهار الاقتصاد وان من منافع تطبيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٩) ومنها:

١. تحقيق النمو الاقتصادي :

إن النمو الاقتصادي السنوي في بعض الدول النامية من شأنه أن يسد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية . ويكون ذلك من خلال تقديم الأدلة على المكاسب المتحققة من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد ، وان تحقيق النمو الاقتصادي سوف يقضي على مشكلة البطالة وسوف يؤدي إلى تشغيل الأيدي العاملة في المجتمع وتحسين الوضع المعاشي وزيادة على مستوى الفرد .

٢ _ خلق فرص العمل

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي في تعزيز توظيف العمالة ، لاسيما في اقتصاديات النامية وهي المساهم الأكبر في توظيف العمالة على مستوى جميع مجموعات الدخل

في مختلف البلدان .وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من كبار المساهمين في نمو وتوظيف العمالة (دراسة kumar2017) وتشير النتائج التي لخصت إليها الدراسة إلى إنالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نصف القوى العاملة تقريبا التي تكون اقل من (١٠٠ موظفا) وان الشركة الصغيرة (اقل من ٢٠) موظفا هي المساهم الأكبر في نمو و توظيف العمالة

٣_ فعالية السياسة الاقتصادية الكلية

تقترن زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة فعالية السياسات المالية الكلية ، من خلال (تحسين التحصيل الضريبي) وان انتقال أثر السياسة النقدية واستقرار الأسعار في البلدان التي تشهد درجات أعلى من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . فمع ازدياد عدد المشروعات التي تتاح لها فرصة الحصول على الخدمات المالية الاقراضية الرسمية ، يمكن إن يزداد دور سعر الفائدة في الاقتصاد مما يحسن من انتقال أثر السياسة النقدية ، ويسمح للسلطات النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار .فالاستجابة النبضية في فجوة الناتج إزاءصدمة أسعار الفائدة الاسمية غالبا ما تكون اقوي في البلدان التي تسجل درجات مرتفعه من الشمول المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

٤_ الاستقرار المالي

من شأن الشمول المالي ان يدعم الاستقرار المالي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية . ويمكن لزيادة توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إن يساهم في الاستقرار الماليأنه يسمح للمصارف بتنويع محافظها الائتمانية ودرجة انكشافها للمخاطر . غير إن الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو من فئات الأصول الخطرة نسبيا ،وإذا ما تحقق نمو سريع فقد تؤدي إلى تراكم الانكشاف الائتماني ،

٥_ المنافسة الاقتصادية

ويمكن إن يكون لزيادة المنافسة والتنوع في الأسواق دور مهم في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتضمن أهم الخصائص الاقتصادية التي توفر بيئة مناسبة للشمول المالي وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة واستثماراتها. ويكون من خلال دعم الشمول المالي لمثل هذه المشاريع إن تكون هنالك منافسة بين المصارف التجارية في تقديم خدمات ماليه متنوعة وبجودة عالية ودقه كبيرة وسرعه في وصول الخدمات . وكذلك تكون المنافسة بين أصحاب المشاريع أنفسهم في تقديم الخدمة والعمل بأفضل القدرات المتاحة

٦_ التدخل الحكومي

حيث يمكن من خلال التدخل الحكومي إن يزيد من نسبة الشمول المالي لهذه المشاريع عن طريق توفير التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف الحكومية والدخول إلى السوق ومنافسة المصارف الأهلية على تقديم الخدمات وبذلك تكون خدمات تنافسية بين المصارف وكذلك

الضريبة الكمركية على السلع المستوردة ورفعها يمكن أن يزيد من الطلب على السلع المحلية والتي تكون من خلال استخدام آلات ومعدات جديدة إن تكون بجوده ودقة عالية في الإنتاج والتسهيل في منح القروض وكذلك متابعة القروض .

أولاً: الشركة العراقية لتمويل المشاريع (الصغيرة والمتوسطة)

أ-نبذة تعريفية :

أنشئت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٨، اذ بلغ رأس مال الشركة عند التأسيس (٢٧٠٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار عراقي، وتعد من المؤسسات المالية الوسيطة التي تعمل على إدارة وتوجيه الأموال التي تحصل عليها من الجهات الراعية سواء كانت تلك الجهات منظمات دولية ام حكومية مثل شبكة المصارف المساهمة التي تعمل في برنامج الإقراض، وتكون تلك الأموال على شكل التزامات طويلة الاجل ويطلق عليها اسم التخصصات الراسمالية والتي تكون رسملتها بشكل تدريجي وفق الخطة المحددة والتي توضعها الجهة المانحة والجدول (١) يبين التطورات برأس مال الشركة والمتكون من رأس المال الشركة بالاضافة (بغداد /الكرادة_شارع النضال /م_١٠١_ش_١١ /بناية ٥ _ رقم وتاريخ الاجازة ٣٣٥٩/٣/٩ في ٢٠١١/٦/٢٠) الى المساهمة المصرفية من قبل المصارف الاهلية .

الجدول (١) تطورات رأس مال الشركة

السنوات	رأس المال(المبالغ مليون دينار عراقي)	معدل التغير (السنة اللاحقة -سنة الأساس /سنة الأساس)%	التغير
٢٠١٠	١١٧٦	١١٧٦	سنة الأساس
٢٠١١	٢٣٥٢	١٠٠	تصاعدي
٢٠١٢	٣٥٢٨	٢٠٠	تصاعدي
٢٠١٣	٤٧٠٤	٣٠٠	تصاعدي
٢٠١٤	١٦٤٦٤	١٣٠٠	تصاعدي
٢٠١٥	١٦٤٦٤	١٣٠٠	تصاعدي

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة www.icfsme.com

من الجدول السابق يتضح في سنة ٢٠١٠ تم زيادة رأس المال بمبلغ (٩٠٦٠٠٠) مليون دينار عراقي ليكون (١.١٧٦٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، اما في سنة ٢٠١١ تم زيادة رأس

مال الشركة ليصبح (٢.٣٥٢٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، ثم تم زيادة راس مال الشركة في العام ٢٠١٢ ليصبح (٣.٥٢٨٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، ثم ليتم زيادة راس المال بنفس المبلغ في العام ٢٠١٣ ليصبح (٤.٧٠٤٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، ثم ليتم زيادة راس المال في العام ٢٠١٤ ليصبح (١٦.٤٦٤٠٠٠٠٠٠٠) مليار دينار عراقي ، اما في العام ٢٠١٥ فلم تحصل زيادة في راس المال ويرجع ذلك للظروف التي مربها البلد والازمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط في السوق العالمية واستنزاف الموارد للدولة في الحرب ضد الإرهاب ، اذ ان اعلى زيادة تحققت هي في العام ٢٠١٤ بنسبة ١٣٠٠ % .

ثانيا - طبيعة عمل الشركة

أن الية عمل الشركة مع المصرف تتضح من خلال الاتي :

١-المصرف يقوم بفتح حساب خاص بهذه التخصيصات لغرض تقديم القروض على هذا الحساب.

٢-تقوم الشركة باعداد برنامج خاص للاقراض وذلك بحسب الأهداف المرسومة لهذا التمويل والية استخدامه وذلك بتحديد المقرض وكمية القرض وماهي أسعار الفائدة فضلا عن توقيع الاتفاقيات وكيفية اعداد التقارير المناسبة

٣-تقوم المصارف المساهمة بعملية الإقراض لتمويل المشروعات المحددة وذلك من خلال اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ومعايير الائتمان المصرفي والضمانات التي تترتب على تسديد القرض.

٤-يقوم المصرف المساهم بارسال التقارير وبشكل دوري شهريا الى الشركة والتي تتضمن تلك التقارير الأرصدة للقروض الممنوحة والأموال المسددة والنقد المتبقي الممكن اقراضه مرة أخرى.

٥-تقوم الشركة باعداد التقارير التفصيلية والكشوفات التي توضح تحركات الأموال وقوائم المركز المالي والاحصائيات وعرضها للجهة المانحة والجهات القطاعية ، و والجدول الاتي يبين عدد المصارف المساهمة وحجم المبالغ المساهمة .

الجدول (٢) المصارف المشاركة في رأس مال الشركة العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رأس مال المصرف المدرج
١	بغداد	١٩٩٢-٢-١٨	٥٢٨٠٠٠٠٠٠٠
٢	الشرق الأوسط	١٩٩٣-٧-٧	٧٥٠٠٠٠٠٠٠
٣	الأهلي العراقي	١٩٩٥-١-٢	١١٤٣٠٠٠٠٠٠
٤	سومر	١٩٩٩-٥-٢٦	٦٠٠٠٠٠٠٠٠
٥	الخليج التجاري	١٩٩٩-١٠-٢٠	٤١٢٠٠٠٠٠٠٠
٦	الموصل	٢٠٠١-٨-٢٣	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٧	الشمال للتمويل	٢٠٠٣-١٠-٧	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠
٨	أشور	٢٠٠٥-٤-٢٥	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠

المصدر : أعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية- دليل الشركات

على الرابط www.isx-iq.net

ثانياً :دور المصارف في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يوضح الجدول (٣) حجم التمويل في العراق لفترة البحث التي أعدتها الشركة العراقية لتمويل المشروعات (الصغيرة والمتوسطة) عبر شبكة المصارف الأهلية في ١٨ محافظة في البلد (تسعه) مصارف أهلية تتضمن ٩٩ فرعاً في عموم العراق ومقسمة حسب المناطق الآتية :

١-منطقة شمال الوسط : وتشمل محافظات بغداد وديالى والانبار وصلاح الدين وتقدم القروض من خلال المصارف الخاصة الأهلية العاملة فيها وهي(مصرف آشور ، مصرف بغداد،مصرف البصرة، مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الموصل،المصرف الأهلي ،مصرف الشمال، مصرف سومر)

٢-منطقة الجنوب : وتشمل محافظات البصرة وذي قار وميسان والموثني وتقدم قروضها من خلال المصارف الأهلية العاملة فيها وهي (مصرف بغداد ،مصرف البصرة ،مصرف الخليج)

٣-منطقة جنوب الوسط : وتشمل محافظات بابل وكربلاء والنجف والديوانية واسط وتقدم قروضها من خلال المصارف الاهلية العاملة فيها وهي(مصرف بغداد، مصرف البصرة ،مصرف الخليج ،مصرف الشرق الأوسط ،مصرف الشمال)

٤-منطقة الشمال :وتشمل محافظات أربيل ونيوى ودهوك والسليمانية وكركوك وتقدم قروضها من خلال المصارف الأهلية العاملة فيها وهي (مصرف آشور ،مصرف بغداد ،مصرف الخليج ،مصرف الشرق الأوسط ،مصرف الموصل ،المصرف الأهلي ،مصرف الشمال)

الجدول (٣) حجم التمويل في العراق للسنوات المبحوثة

السنوات												المنطقة
٢٠١٥		٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١		٢٠١٠		
النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	النسبة %	المبلغ (\$٠٠٠)	
٥٨	٤١٧١٩٠٠٠	٥٨	٤٠٧٧١٠٠٠	٥٦	34195000	58	25433000	٦٢	١٤٣٣٥٠٠٠	٦٢	٩٤٧٩٧٦٧٠٠٠	شمال الوسط
٦	٤٦٠٦٠٠٠	٦	٤٣٦٤٠٠٠	٦	3591000	5	٢٣٠٤٠٠٠	٦	١٤٧١٠٠٠	٦	٨٨٦٧٨١	الجنوب
١٢	٨٧٨١٠٠٠	١٢	٨٤٣٦٠٠٠	١٣	7664000	14	٦٤٣٥٠٠٠	١٧	٣٩٨٢٠٠٠	١٧	٢٥٩١٠٦٨	جنوب الوسط
٢٤	١٦٩٣٩٠٠٠	٢٤	١٦٩١٤٠٠٠	٢٥	14945000	23	١٠٣٩٩٠٠٠	١٥	٣٢٣٥٠٠٠	١٥	٢٢٥٦١٣٢	الشمال
١٠٠	٧٢٠٤٥٠٠٠	١٠٠	٧٠٤٨٥٠٠٠	١٠٠	60305000	%١٠٠	٤٤٥٧٠٠٠٠	%١٠٠	٢٣٠٢٣٠٠٠	%١٠٠	١٥٢١٣٧٤٨	المجموع

المصدر: (الهاشمي والجبوري، ٢٠١٨، ١٤) (التقارير السنوية المنشورة على موقع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة). على الرابط التالي

www.icfsme.com.

من الجدول (٣) المذكور آنفاً يتضح أن الشركة العراقية قيد الدراسة من خلال شبكة المصارف العراقية كانت الأكثر تمويلًا في منطقة شمال الوسط، كانت الأكثر نسبة في التمويل اذ بلغت في العام ٢٠١٠ ، والعام ٢٠١١ نسبة ٦٢% على التوالي من التمويل الكلي وفي عام ٢٠١٢ انخفضت لتكون بنسبة 58% ، اما في العام ٢٠١٣ فقد انخفضت تلك النسبة إلى ٥٦% لتبقى هي النسبة الأكبر من المناطق الأخرى، اما في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فارتفعت النسبة لتكون ٥٨% .

اما منطقة الجنوب فكانت النسبة الأقل في التمويل اذ بلغت النسبة في عام ٢٠١٠ و عام ٢٠١١ نسبة ٦% اما في العام ٢٠١٢ انخفضت لتكون ٥% لترتفع في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ الى نسبة ٦%.

اما منطقة جنوب الوسط فكانت نسبتها من التمويل لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ نسبة ١٧% اما عام ٢٠١٢ كانت النسبة 14% لتتخف في العام ٢٠١٣ الى نسبة ١٣% ، اما في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ انخفضت النسبة لتكون ١٢%.

وفي منطقة الشمال كانت نسب التمويل في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ كانت نسبة التمويل ١٥% لترتفع في عام ٢٠١٢ الى ٢٣% لتستمر في الارتفاع في العام ٢٠١٣ لتصل نسبة ٢٥% ثم تنخفض في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لتصل الى نسبة ٢٤%.

ثالثاً: المصارف المدروسة وعلاقتها بتمويل رأس مال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة الزمنية من (٢٠١٠ _ ٢٠١٥)

جدول (٤) بيانات مصرف آشور الدولي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف آشور						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة				الشمول المالي		السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم مساهمة المصرف	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الآلية ATM	القروض	
٩%	٧٨٢٦٤٠	٨٢٣٢٠٠٠	٤	٧	١٦٣٢٧٤٥٩١٧٣	٢٠١٠
١٠%	٨٨٢٦٤٠	٨٢٣٢٠٠٠	٦	٨	٤٣٩٣١٦٦٧٠٧٧	٢٠١١
٢٢%	٤٤١٧٦١٣	٢٠٠١٧٣٣٤	٥	٦	٥٠٦٩٨٠١٠٥٩٨	٢٠١٢
٢٢%	٤٤١٧٦١٣	٢٠٠١٧٣٣٤	١٠	٤	٩٦٩٧٤٤٠١٧٢٤	٢٠١٣
٢٢%	٤٤١٧٦١٣	٢٠٠١٧٣٣٤	١١	٨	٥٨٠٧٣٥٢١٠٠٠	٢٠١٤
٢٨%	٥٦٨١٩٦٤	٢٠٠١٧٣٣٤	٨	١١	١٢٣٧٣٦٦٣٠٠٠	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف آشور

يتضح من الجدول أعلاه في مصرف آشور الدولي للاستثمار أن سنة ٢٠١٥ كانت السنة الأعلى من حيث عدد الصرافات الآلية ATM حيث بلغت (١١) صراف الآلي وكانت سنة ٢٠١٤ الأعلى من حيث عدد الفروع بواقع (١١) فرع للمصرف منتشرة في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١٥ الأكثر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع (٢٨ %) من مجموع التمويل.

جدول (٥) بيانات مصرف بغداد مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ١ بغداد						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
١٨%	١٥٣٤٦٨٠	٨٢٣٢٠٠٠	٣٩	٣٦	١٨٠٧٨١٧٩١٠٠٠	٢٠١٠
١٨%	١٥٣٤٦٨٠	٨٢٣٢٠٠٠	٣٨	٤٢	١٤٥٦٥٧٩٤١٠٠٠	٢٠١١
٧%	١٥١٨٣٤٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٤٣	٤٥	١٣٧٢٥٥٢٨٧٠٠٠	٢٠١٢
٧%	١٥١٨٣٤٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٤٥	٤٤	٢٠٨١٨٤١٣٦٠٠٠	٢٠١٣
٧%	١٥١٨٣٤٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٤٣	٥٢	٢٢٦٦٩٩٦٧٣٠٠٠	٢٠١٤
٧%	١٥١٨٣٤٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٤١	٤٥	٢٣٥٧١٨٨٥٨٠٠٠	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف بغداد.

يتضح من الجدول أعلاه في مصرف بغداد أن سنة ٢٠١٤ كانت الأعلى من حيث عدد الصرافات الآلية ATM حيث بلغت (٥٢) صراف ألي وكانت سنة ٢٠١٣ الأعلى من حيث عدد الفروع بواقع (٤٥) فرع للمصرف منتشرة في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١٠ و ٢٠١١ الأكثر تمويل بنسبة (١٨%) من مجموع التمويل

جدول (٦) بيانات مصرف الخليج العربي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ١ الخليج العربي						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
١٣%	١١٣٦٤٤٠	٨٢٣٢٠٠٠	٢١	٢٢	٣٥٢٦٠٨٠٣٥٦٣	٢٠١٠
١٤%	١٢٠٦٤٤٠	٨٢٣٢٠٠٠	٢٠	٢٧	٦٧١٣٥٠٨٩٧٢٢	٢٠١١
٦%	١٣٣٧١٠٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٣	٢٠	١٦٧٣٨٢١٥٢٢٠٨	٢٠١٢
٦%	١٣٣٧١٠١	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٣	٢٥	٢٤١٠١٩٦٦١٧١١	٢٠١٣
٦%	١٣٣٧١٠١	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٠	٢٨	٢٤٥٤٨١٧٢٥٠٢٦	٢٠١٤
١٢%	٢٥٥١٤٢٦	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٤	٢٨	٢٨٠٤٧٠٦٩٧٢٤٢	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف الخليج العربي

يتضح من الجدول في اعلاه في مصرف الخليج العربي إن سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ كانت الأعلى من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت (٢٨) صرافاً إلي وكانت سنة ٢٠١٥ الأعلى من حيث عدد الفروع بواقع (٢٤) فرعاً مصرفياً منتشرة في مناطق مختلفة، ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع تمويل كانت سنة ٢٠١١ الأكثر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع (١٤ %) من مجموع التمويل.

جدول (٧) بيانات مصرف الشرق الاوسط مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ١ الشرق الأوسط						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
٨	٧١٧٣٦٠	٨٢٣٢٠٠٠	١٨	٣٣	١٤٢٣٨٠٨٠٥٨٥٢	٢٠١٠
٩	٧٩٧٣٦٠	٨٢٣٢٠٠٠	٢٤	٤٠	١٨٨٨٥٢٦٩٠٦٦٤	٢٠١١
٢٢	٤٤٦٣٢٢٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٢	٣٨	١٩٧٣٣٥٨٤٧١٩٠	٢٠١٢
%٢٢	٤٤٦٣٢٢٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٢٠	٣٩	٢٠٦٧٧٧٨٦٢٣٦١	٢٠١٣
%٢٢	٤٤٦٣٢٢٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١٨	٤٢	١٨٧٨٦٥٠٨١٥٨٦	٢٠١٤
%٢٢	٤٤٦٣٢٢٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١٩	٢٨	١٤٩٩٢٤٨٠٤٨٣٢	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف الشرق الاوسط.

يتضح من الجدول اعلاه في مصرف الشرق الاوسط ان سنة ٢٠١٤ كانت الاعلى من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت (٤٢) صراف الالي وكانت سنة ٢٠١١ الاعلى من حيث عدد الفروع بواقع (٢٤) فرع للمصارف المنتشرة في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١٥ الاكثر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع (٢٢ %) من مجموع التمويل

جدول (٨) بيانات مصرف الموصل مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ١ الموصل						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
١٠%	٨٢٩٠.٨٠	٨٢٣٢.٠٠٠	١٧	٦	٦٤٤٧٣٨٨٨٧٦١	٢٠١٠
١٠%	٨٦٩٠.٨٠	٨٢٣٢.٠٠٠	١٤	١١	٨٢٥٥٧٨٦٤٨٥٦	٢٠١١
١٦%	٣٣٩٩٧٤٦	٢٠٠١٧٣٣٤	١٤	٨	٢٠٢٢٧٦٢٢٥٦٦٠	٢٠١٢
١٦%	٣٣٩٩٧٦٤	٢٠٠١٧٣٣٤	١٤	٧	١٥٣٣٨٩٧١٠٧٣٦	٢٠١٣
١٦%	٣٣٩٩٧٦٤	٢٠٠١٧٣٣٤	١٣	١٠	١٦٥١٥٣٧٥٨٠٧٥	٢٠١٤
١٦%	٣٣٩٩٧٦٤	٢٠٠١٧٣٣٤	١٤	١٠	١٥٦٩٠٦٨١٣٧٨٧	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف الموصل.

يتضح من خلال الجدول اعلاه في مصرف الموصل ان سنة ٢٠١١ كانت الاعلى من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت (١١) صراف الي وكانت سنة ٢٠١٠ الاعلى من حيث عدد الفروع المنتشرة للمصرف في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ بنفس نسبة التمويل حيث بلغت (١٦ %) من مجموع التمويل.

جدول (٩) بيانات مصرف الاهلي العراقي مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف الأهلي العراقي						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
٨%	٦٧٣٤٠٠	٨٢٣٢٠٠٠	٥	٢	٣٥٦٤٨١٢٤٠٠٠	٢٠١٠
٥%	٤٧٣٤٠٠	٨٢٣٢٠٠٠	٧	٢	٤٩٠٥٤٣١٨٠٠٠	٢٠١١
١٣%	٦٠٤٠٧٦	٢٠٠١٧٣٣٤	٨	٢	٦٧٤٩٣٧٢٠٠٠٠	٢٠١٢
٣%	٦٠٤٠٦٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١٣	٤	١١٥٥٣٧٩٢٢١٤٥	٢٠١٣
٣%	٦٠٤٠٦٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١١	٤	١٦٥٣٢٧٠٥٨٦٤٧	٢٠١٤
٣%	٦٠٤٠٦٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١٠	٤	١٨٤٠٤٢٤٦٣٥٠٧	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف الاهلي العراقي.

يتضح من خلال الجدول اعلاه في مصرف الاهلي العراقي ان سنة ٢٠١٥ كانت الاعلى من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت (٤) صراف الي وكانت سنة ٢٠١٣ الاعلى من حيث عدد الفروع المنتشرة للمصرف حيث بلغت (١٣) فرع للمصرف منتشرة في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١٢ الاكثر تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (١٣ %) من مجموع التمويل

جدول (١٠) بيانات مصرف الشمال مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ١ الشمال						
السنوات	الشمول المالي			المشاريع الصغيرة والمتوسطة		
	القروض	عدد الصرافات الالية ATM	عدد الفروع	حجم التمويل المقدم من الشركة	حجم المساهمة	نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل
٢٠١٠	٢٢٢٢٠٩٣٣٩٤٢٩	١٣	١٣	٨٢٣٢٠٠٠	١٤٧٦٤٨٠	١٧%
٢٠١١	٢٦٧٧١٠٥٨٤٠٠٠	١٤	١٤	٨٢٣٢٠٠٠	١٥١٦٤٨٠	١٨%
٢٠١٢	٤٤٣٠٥٣١١٧٠٠٠	١٦	١٨	٢٠٠١٧٣٣٤	٣٣٦٣٧٤٧	١٦%
٢٠١٣	٤٨٩٢٥١٧٠٠٠٠٠	١٥	١٨	٢٠٠١٧٣٣٤	٣٣٦٣٧٤٧	١٦%
٢٠١٤	٤٤٢٧٧٧٠١٧٠٠٠	١٥	١٧	٢٠٠١٧٣٣٤	٣٣٦٣٧٤٧	١٦%
٢٠١٥	٣٤٧٤٧٨٧٧٤٠٠٠	٢٨	١٨	٢٠٠١٧٣٣٤	٣٣٦٣٧٤٧	١٦%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف الشمال.

يتضح من الجدول اعلاه في مصرف الشمال ان سنة ٢٠١٥ كانت الاكثر من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت (٢٨) صراف الي منتشرة في مناطق مختلفة ومن حيث عدد فروع المصرف كانت سنة ٢٠١٥ الاكثر من حيث عدد الفروع حيث بلغت (١٨) فرع للمصرف تنتشر في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل كانت سنة ٢٠١١ هي الاكثر من حيث تمويل الشركة اذ بلغت النسبة (١٨) من مجموع التمويل.

جدول (١١) بيانات مصرف سومر مع الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

اسم المصرف ا سومر						
المشاريع الصغيرة والمتوسطة			الشمول المالي			السنوات
نسبة مشاركة المصرف من مجموع التمويل	حجم المساهمة	حجم التمويل المقدم من الشركة	عدد الفروع	عدد الصرافات الالية ATM	القروض	
٥%	٤٥٨٦٤٠	٨٢٣٢٠٠٠	٩	٧	٤٩١٨٢١٨٤٧٩٥	٢٠١٠
٥%	٤٨٢٤١٨	٨٢٣٢٠٠٠	١٠	٩	٧٥٥٤٨٨٨٣٠٠٠	٢٠١١
٤%	٩١٣٤٨٠	٢٠٠١٧٣٣٤	١٠	١٤	٧٤٦٩٢٢٨٢٠٠٠	٢٠١٢
٤%	٩١٣٤٨٠	٢٠٠١٧٣٣٤	١٠	٨	١٠٥٤٧٢٤٠١٠٠٠	٢٠١٣
٤%	٩١٣٤٨٠	٢٠٠١٧٣٣٤	٩	١٣	١٤٣٠٤٩٨٢٦٠٠٠	٢٠١٤
٨%	١٧٩٨٥٥٧	٢٠٠١٧٣٣٤	١٠	١٣	١١٦٢٧٩٢٥٣٠٠٠	٢٠١٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط www.icfsme.com والتقارير السنوية بمصرف سومر.

يتضح من الجدول اعلاه في مصرف سومر ان سنة ٢٠١٢ كانت الاعلى من حيث عدد الصرافات الالية ATM حيث بلغت عددها (١٤) صراف الي منتشرة في مناطق مختلفة وكانت سنة ٢٠١٥ الاعلى من حيث عدد الفروع للمصرف حيث بلغت (١٠) فروع للمصرف تنتشر في مناطق مختلفة ومن حيث نسبة مشاركة المصرف من حيث تمويل كانت سنة ٢٠١٥ الاكثر تمويل حيث بلغت نسبتها (٨%) من مجموع التمويل

المصدر : اعداد الباحث اعتمادا على التقارير المنشورة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الرابط التالي : www.icfsme.com

رابعاً :اختبار فرضيات الدراسة

أولاً تحليل علاقات الارتباط

١- تحليل الارتباط على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة (الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الجدول (١٢) تحليل علاقات الارتباط الكلي لمتغيرات الدراسة

الشمول المالي	المتغير المستقل
	المتغير التابع
0.51	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
0.000	Sig
48	N

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط معنوية على المستوى الكلي لمتغيرات الدراسة بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ بلغ مستوى الارتباط الكلي 51%، عند مستوى معنوية (0.000) اقل من 5% وهذا يعني ان العلاقة الكلية بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي علاقة ارتباط معنوية ، وهذا يتفق مع الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الشمول المالي بدلالة ابعاده مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

٢-تحليل الارتباط الجزئي (ابعاد الشمول المالي مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة)لغرض تحليل علاقة الارتباط بين الابعاد للمتغيرات الرئيسة للدراسة الجدول التالي يبين طبيعة العلاقة بين ابعاد الشمول المالي وابعاد المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

الجدول (١٣) تحليل علاقات الارتباط الجزئي لمتغيرات الدراسة

الشمول المالي			المتغير المستقل
انتشار عدد الفروع	انتشار الصرافات الآلية	الودائع	المتغير المعتمد
.٢٨٩	.٣٧٤	.500	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
.002	.004	.000	Sig
٤٨	٤٨	٤٨	N

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 23

يتضح من الجدول السابق أبعاد الشمول المالي مع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجود ارتباط معنوي وذلك خلال قياس العلاقة بين عدد حجم الودائع مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تبين علاقة ارتباط معنوية اذ بلغ معامل الارتباط ٥٠% عند مستوى معنوية (٠.٠٠٠) اقل من 5% ، كما بلغ معامل الارتباط بين انتشار الصرافات الآلية ٣٧% بمستوى معنوية (٠.٠٠٤) ، وبلغ معامل الارتباط لانتشار عدد الفروع مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٢٨% بمستوى معنوية (٠.٠٠٢) وهذا يتفق مع الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة التي تنص على وجود علاقة ارتباط معنوية بين الشمول المالي بدلالة أبعاده مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الاستنتاجات

استنتج البحث مجموعه من الاستنتاجات أهمها

١. إن الاستخدام الفعال للشمول المالي في المصارف المبحوثة يمكنها من الوصول إلى كافة الزبائن في البلد الواحد.
٢. توجد علاقة ارتباط منطقية بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة والتوسع في منح القروض من جهة أخرى.
٣. يشجع الشمول المالي المصارف على التوسع في فروعها وارتفاع كثافة نشاطاتها وتحسين أدائها المالي .
٤. كان للشمول المالي الحديث اثر واضحا في توسيع قاعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف.
٥. يمتلك العاملون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مهارات متطورة تساعد على تطوير تلك المهارات وتنمية مشاريعهم الخاصة.
٦. تتصف الأجهزة المستخدمة في المصارف وفروعها بالمرونة في الاستعمال عدد الفروع والصرافات الآلية وتقديم خدمات مالية متنوعة للزبائن.
٧. يعمل الشمول المالي على البحث بشكل اكبر عن الفئات المهمشة أو البعيدة عن موقع المصرف.
٨. إن زيادة منح القروض من قبل المصارف سوف يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، ولاسيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٩. العلاقة بين الشمول المالي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة هي علاقة طردية.

التوصيات

خرج البحث بجملة من التوصيات أهمها

١. ضرورة اهتمام المصارف بتطبيق الشمول المالي ووصول الخدمات المالية إلى كافة أفراد المجتمع
٢. الاهتمام بتدريب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال منح القروض ونجاحهم يؤدي إلى تحقيق شمول مالي ضرورة تطوير وتحديث شبكات الانترنت لتقديم الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن على مدار 24 ساعة في المصارف وفي اي مكان من البلد
٣. فتح فروع وصرافات الآلية للمصارف في المناطق الريفية ووصول الخدمات لهم بتكلفة منخفضة وجودة عالية وسرعه مناسبة
٤. ضرورة الاستعانة بالتجارب الحديثة في مجال الشمول المالي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من تجاربهم المختلفة
٥. زيادة دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل البنك المركزي والمصارف الحكومية
٦. خفض الضرائب على السلع والخدمات التي تقدم من قبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلد
٧. رفع التكاليف الكمركية على السلع المستوردة، لتحل محلها السلع المنتجة محليا.
٨. زيادة عدد فروع المصارف والصرافات الآلية لإيصال الخدمات إلى كافة فئات المجتمع.
٩. فتح التعاملات الالكترونية بين المصرف والزيون وتكون بشكل سريع مع خفض تكاليف المعاملات
١٠. نشر التوعية المصرفية والاستخدام الأمثل لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

المصادر والمراجع

- الرسائل والأطاريح

- ١- ابودرية، ماجد محمود (دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني) 2016، كلية الادارة والاقتصاد، العلوم الاداريه، جامعه الازهر، غزة
- ٢- دهام، عبد الستار ابراهيم، التعليم أُنظمي وأثره في نجاح المنظمات، رسالة ماجستير (ع.م) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد
- ٣- عجور، حنين محمد بدر، 2017، (دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء) دراسة حالة البنوك الفلسطينية في غزة، 2017، 1، الجامعة الاسلاميه في غزة
- ٤- نوفل محمد جمال محمد، ٢٠٠٦، العوامل المؤثرة على انتاجية الصناعات الصغيرة في فلسطين، غزة، فلسطين

- التقارير و المنشورات

- ١٠ . صندوق النقد العربي، التقرير السنوي، ٢٠١٨
- ١١ . صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى والشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، ٢٠١٩، ١٢
- ١٢ . عبدالكريم علي فريد، ٢٠١٠، سياسات دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات
- ١٣ . ايناس خضر عباس العزاوي، اثر راس المال الفكري في اداء المشروعات الصغيرة و المتوسطة، بحث ميداني في القطاع الصناعي، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ٦٧-٦٨
- ١٤ . نبيل محمد شلبي، (نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية) الغرفة التجارية الصناعية، مركز التنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، السعودية ٢٠٠٢، ٣
- ١٥ . وزاره التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعه الاحصائية السنوية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦)، العراق، ٢٠٠٧،
١٦. التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق من عام (٢٠١٠ _ ٢٠١٥)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، قسم بحوث التسويق

١٧ . الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التقرير السنوي للشركة من (٢٠١٠ _ ٢٠١٥) www.icfsme.com SMS small and medium _size enter prises

٧ . حسين عبد المطلب الاسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، ٢٠١٥، مصر

٨ . صندوق النقد العربي، بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن و التحديات، ابوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، اكتوبر، ٢٠١٧

٩ . اساري فخري عبداللطيف، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المفهوم والمعوقات والمعالجات، البنك المركزي العراقي، ايار، ٢٠١٨

١ . التقرير السنوي لصندوق النقد العربي، 2015، ١

٢ . سرحان امين سليمان، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، قسم بحوث التسويق، ٢٠١٦، مركز النيل للاعلام _ كفر الشيخ، مصر

٣ . سمير عبدالله، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية ، مارس، 2016، 16

٤ . صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الامارات العربية المتحدة، ابوظبي، ٨

٥ . معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، فبراير، ٢٠١٦، السلسلة الثامنة، العدد ٧

٦ . نيفين حسين، الربع الثالث، ٢٠١٨، الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية

- المجالات والدوريات

١ . احمد كمال حسين ناصح، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، العدد التاسع والستون، ٢٠٠٨، جامعة بغداد كلية الادارة والاقتصاد

٢ . ارشد عبد الامير جاسم، جامعة الفرات الاوسط التقنية، المعهد التقني الكوفة، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٤٩، ١٤١

٣ . ارشد عبد الامير جاسم، الشمول المالي و أثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية، مجلة الكلية الاسلامية، العدد ٤٩، ٢٠١٧، جامعة الفرات الاوسط، المعهد التقني كوفة .

٤ . حسين العالمي، الشمول المالي، مجلة الشرق، ٢٠١٥ الموقع samady

٥. داغي، بهناز علي القرة، الشمول المالي دولة قطر أنموذجاً، مجلة الادارة والقيادة الاسلامية، الهيئة العالمية للتسويق الاسلامي بلندن بريطانيا، مجلد ٢، عدد ١، ٢٠١٧، فبراير، ٢٦ - ٤٥
٦. رشا عودة لفتة و سالم عواد حسين (اليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشارالشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق) المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١٩، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة
٧. زهراء احمد النعيمي، ٢٠١٧، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الرابعون
٨. زهراء محمد حسن، المشروعات الصناعية في العراق وسبل النهوض بها للمدة (٢٠٠٠ - ٢٠١٢)، ص ١٣٣، مجلة دنانير، جامعة ديالى، العدد الثاني عشر، ٢٠١٨
٩. شفيق الاشقر (استراتيجية شاملة لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية) ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر العربي الاول للمناولة الصناعية، الجزائر، سبتمبر، ٢٠٠٦
١٠. عاصم إبراهيم الترساوي، غسيل الاموال، ٢٠١٥، مجلة الشرق، المجلد الاول، العدد الثالث
١١. عبدالحميد و اخرون، دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، مجلد ١٩، عدد ٧٠، ٢٠١٣، ص ٢١١
١٢. العراقي بشار احمد، المحددات الرئيسية للشمول المالي في البلدان العربية ٢٠١٩، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، تنمية الرافدين
١٣. لمى نصر، المشاريع الصغيرة وفرص العمل اللائق، مجلة عالم العمال، العددان ٤١ - ٤٢، حزيران، يونيو، ٢٠٠٢
١٤. ليلي عبدالكريم الهاشمي و سراء سالم داؤد و جمال هداش الجبوري (امكانية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المساهمة المصرفية _ دراسة تحليلية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥) بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الثالث، الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، وللمدة ٢٨_٢٩_ ٣ - ٢٠١٨
١٥. نشأت مجيد حسن الوندائي، اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق، مجلة جامعه كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث، علمي، ٢٠٠٨

- Books

1. David,de Ferranti &Anthony t.ody.2007 _Beyond micro finance :Getting capital to small and medium entre prises to fuel faster development , policy,prief,No159, the brooking ins
2. katz .jerome A and green . Richard .p.entrep _reneurial small business.M G graw. hill,lrwin n.y.2007
3. sarm, mandira ,2010,index of financial inclusion center for international trad and development school of international studies, Jawaharlal Nehru university,india
4. sukasme,nittana ,E_serrice quality A Paradign for competitive success of eservice enter preneurs.2005.www.pacis_ net.org.

- Journal

1. Albrecht 8 kreimieier , pensions pfertehal tunglml and writs chaflichen Betrieb: management bauliche Anulegen land wirtschaftsvig munster.isbn.2004
2. Ben naceursami ,Barajas adolof ,and nassare Alexander, can Islamic banking increase financial inclusion.imf working paper,2015
3. H R Khan ; financial inclusion and financial stability are they two sides of the sam ,2011,chenna4 ,November 2011
4. mirakhor ,A,sigbol z.2011.financial. inclusion ; Islamic finance perspective.
5. thompson, johnl, strategic management Awareness and change. 3rded Thompson business. Usa .1997

Abstract

This study aims to identify the concept of financial inclusion, which is one of the important objectives that all countries seek to achieve in the twenty-first century, because of its great importance in achieving economic and social development, as well as the significant contribution of financial inclusion in supporting small and medium enterprises. In the first section, we talk about the concept of financial inclusion and its importance. It explains the factors that hinder the development and construction of financial inclusion, and the factors that help the success of the application of financial inclusion and its success strategies. On the success of these SMEs, it states the reasons for the construction and development of these enterprises and how they can be overcome. The third topic is about the role of financial inclusion in supporting SMEs by showing the gap of financial inclusion or the absence of financial inclusion support for SMEs, as well as measuring the benefits of financial inclusion for SMEs. On the practical side of the search for the Iraqi company to finance small and medium enterprises and the role that the company contributes with the Iraqi commercial banks in granting loans and the advancement of the private sector and increase employment opportunities to help achieve economic development and eliminate the problem of unemployment and inflation in the Iraqi economy, which is a sample of research.

University of Al Mosul
College of Administration
and Economics
Department financial and Bank

**The relationship between the dimensions of
financial inclusion and Small and Medium is an
analytical study of a sample of Iraqi banks**

Thesis Higher Diploma in Diploma in finance and Bank

Laith Khader Ahmed Hussin

Thesis Higher Diploma in Financial Banking Sciences

Supervised by

Dr. Laila Abdul kareem Mohamad al_Hashmi

1441A.H.

2019A.D.

**The relationship between the dimensions of
financial inclusion and Small and Medium is an
analytical study of a sample of Iraqi banks**

A Thesis Submitted

By

LaithKhader Ahmed Hussin

To

The Council of College of Administration & Economics,

University of Mosul

**It is part of the requirements for the of High Diploma In Finance and
Banking Sciences**

Supervised by

Dr. Laila Abdul kareem Mohamad al_Hashmi

1441A.H.

2019A.